مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٤

تداعيات الصراع في السودان على مصر في ضوء الروابط الجغرافية و التاريخية "دراسة في الجغرافيا السياسية"

د/ شيماء أحمد عبد الله رضوان(*)

المستخلص

ترتبط كلًا من مصر والسودان بشكل وثيق جغرافيًا و تاريخيًا ؛ فالعلاقات التاريخية بينهما ترجع إلى عصر الدولة الفرعونية ، وقد تحققت الوحدة بينهما عندما قام محمد على باشا بضم السودان في عام ١٨٢٣ م ، وذلك لإدراكه أهمية السودان بالنسبة لمصر ، وقد كان لمصر دور كبير في تطور السودان وبناء نهضته ؛ حيث أسهم المصريون في نشر الإسلام و اللغة العربية بإرسال البعثات والدعاة و المهندسين الزراعيين والخبراء لنشر الوعي الزراعي إلى جانب إنشاء مشروعات السكك الحديدية والطرق و إدارة المياه ، وقد حاولت الدراسة توضيح أهمية العلاقات بين مصر والسودان في ضوء مقومات التكامل الجغرافي بينهما ؛ حيث أكدت البيئة الجغرافية على الوحدة بين مصر والسودان من خلال امتداد مظاهر السطح وتدرج المناخ والنبات والروابط البشرية والعلاقات الاقتصادية .

وقد سعت الدراسة إلى توضيح تداعيات الصراع في السودان و الذي بدأ في أبريل ٢٠٢٣م على مصر ، وذلك من خلال الربط بين أهمية السودان بالنسبة لمصر وبين التأثيرات المختلفة للصراع ، والتي يتمثل أهمها في التأثير على الأمن المائي المصري المتعلق بنهر النيل الذي هو شريان الحياة المصرية ، ويتعلق القلق الأمني في ذلك الجانب في التأثير على تدفق المياه وحدوث تغير في علاقات السودان الإقليمية خاصة مع إثيوبيا ، بما يعني تغير موقف السودان من سد النهضة ، الأمر الذي سيكون له تداعيات على موقف مصر التفاوضي ، إلى جانب ذلك تأتي تداعيات الصراع في السودان على الاقتصاد المصري والتي ترتبط بصعوبة وصول المنتجات المصرية إلى السودان الذي يمثل سوقًا مهمًا لاستقبال البضائع المصرية ، وتتعلق كذلك بنقص إمدادات اللحوم الحمراء التي تستوردها مصر من السودان .

وهناك أيضًا تداعيات تتعلق بتدفقات اللاجئين السودانيين ؛ حيث تستقبل مصر نسبة تزيد عن ٢٤٪ من أعداد اللاجئين السودانيين ، ولا شك في أن هذه التدفقات البشرية تمثل مزيدًا من الضغط على الخدمات والنظم الصحية والتعليمية ، وهناك أيضًا تداعيات أمنية خطيرة تتعلق باحتمالات أن يؤدي هذا الصراع إلى تقسيم السودان ، أو أن يتوسع ويمتد خارج السودان ما يعني مزيدًا من تدفقات اللاجئين واتساع دائرة الفوضى في المنطقة ، وهو أمر يهدد الحدود الجنوبية المصرية من خلال نشاط عمليات التهريب والاتجار بالبشر وتسلل المجموعات المسلحة عبر الحدود.

كلمات مفتاحية: التكامل الجغرافي؛ العمق الإستراتيجي؛ نهر النيل؛ الأمن المائي؛ الجوار الجغرافي؛ العلاقات المصرية السودانية.

(*) مدرس بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب، جامعة جنوب الوادي.

مقدمة

تعتبر السودان عمقًا إستراتيجيًا لمصر ، وترتبط السودان بمصر من خلال نهر النيل ووادیه ، والبحر الأحمر وشواطئه ، وطرق الصحراء ودروبها؛ فقد أكد تداخل العديد من المظاهر الطبيعية والبشرية الوحدة الجغرافية بين مصر والسودان ؛ فمظاهر السطح تمتد بنظام واحد بينهما، و يعد نهر النيل أهم عامل يربط بين مصر والسودان فهو مورد المياه المهم والرئيسي بالنسبة لهما ، وتوجد كذلك روابط بشرية عميقة وعابرة للحدود السياسية بين سكانهما ، إلى جانب العلاقات الاقتصادية القوية والممتدة ، وعلى الرغم من امتلاك السودان للموارد الزراعية وموارد الذهب إلا أنه لم يستطع تحقيق مكانه تناسب موارده، ويرجع ذلك إلى الصراعات والحروب الأهلية التي عانى منها السودان منذ انفصاله عن مصر عام ١٩٥٦م وحتى الوقت الراهن ، وفي هذا الإطار تأتي الدراسة التي توضح تداعيات الصراع الحالي في السودان على مصر في ظل الروابط الجغرافية والتاريخية بين البلدين .

- **مشكلة الدراسة :** تدور الدراسة حول مشكلة أساسية وهي توضيح تداعيات الصراع في السودان على مصر ، وذلك على اعتبار أن مصر معنية بشكل مباشر بما يدور في السودان؛ حيث تشترك مصر في حدودها الجنوبية مع السودان ، وتربطهما الجغرافيا الطبيعية والبشرية بصفة خاصة من خلال نهر النيل الذي يمثل شريان الحياة الممتد بين البلدين .
- **أهداف الدراسة :** تهدف الدراسة إلى توضيح ما يلي :
  ١- أهمية السودان بالنسبة لمصر .
  ٢- الروابط الجغرافية والتاريخية بين مصر والسودان .
  ٣- التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للصراع في السودان على مصر.
  ٤- المخاطر الأمنية المترتبة على الصراع في السودان .
- **تساؤلات الدراسة :** تكمن مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات:
  ١- هل يؤثر الصراع الدائر في السودان على مصر ؟
  ٢- هل يختلف الصراع الحالي في السودان عن الصراعات السابقة ؟
  ٣- هل يمكن أن يمتد الصراع خارج السودان ؟
  ٤- ما التداعيات المترتبة على هذا الصراع بالنسبة لمصر ؟
  ٥- هل سيؤثر الصراع في السودان على الحقوق المائية لمصر في نهر النيل ؟
  ٦- هل هناك فاعلين إقليميين ودوليين في صراع السودان؟
  ٧- ما المتوقع أن ينتهي إليه الصراع في السودان؟

- **أهمية الدراسة :**

١- تلقي الدراسة الضوء على مقومات التكامل بين مصر والسودان .

٢- توضح الدراسة أهمية السودان كعمق إستراتيجي لمصر .

٣- توضح الدراسة التداعيات المختلفة للصراع في السودان على مصر .

٤- تبين الدراسة الروابط البشرية الثقافية والحضارية بين مصر والسودان .

- **الدراسات السابقة :** هناك العديد من الدراسات التي تناولت في طياتها جوانب مهمة من موضوع الدراسة مثل توضيح الارتباط التاريخي والجغرافي بين مصر والسودان ، أو تناولت أثر الصراع في السودان على مصر ، ومن هذه الدراسات ما يلي :

- **النجار ، أحمد السيد (٢٠١٠)** بعنوان " مياه النيل القدر والبشر "ركزت الدراسة على العديد من الجوانب منها نشأة نهر النيل ومنابعه الحالية وإيراده المائي ، والتحول الإستراتيجي لمصر في التعامل مع النهر ، والتعاون المصري السوداني في إنشاء المشروعات على نهر النيل لتخزين المياه ، وتناولت كذلك الدراسة الإستراتيجية المائية في مصر ومدى ملائمتها وكفاءة تطبيقها ، إلى جانب العلاقات المائية بين مصر ودول حوض النيل ومستقبلها في ضوء التطورات في السودان .
- **الشيخ ، رأفت غنيمي (١٩٧٧)** بعنوان " مصر والسودان في العلاقات الدولية " تناولت الدراسة العديد من الموضوعات مثل بناء الدولة الحديثة في مصر في عهد محمد على وتحقيق وحدة وادي النيل بضم السودان إلى مصر مع التركيز على توضيح أحوال السودان في ذلك الوقت والنتائج التي ترتبت على تحقيق هذه الوحدة ، وعرضت الدراسة أيضًا لموضوع الحماية البريطانية على مصر وانعكاس ذلك على وحدة وادي النيل من خلال تطبيق الحكم الثنائي في السودان .
- **عمار ، وأخرون (١٩٤٧)** بعنوان " وحدة وادي النيل وأسسها الجغرافية ومظاهرها في التاريخ" تناولت الدراسة العديد من الموضوعات منها وحدة وادي النيل وأسسها الطبيعية والاثنوجرافية والثقافية والاقتصادية ، ومظاهر الوحدة بين مصر والسودان في العصور القديمة ، وتحول أهل مصر والسودان إلى أمة عربية إسلامية ، والسياسية البريطانية في مصر والسودان .
- **الجبالي ، محمد جمال سيد (١٩٩٤)** بعنوان "إمكانيات التكامل في الحبوب الغذائية بين مصر والسودان دراسة تطبيقية في الجغرافيا الاقتصادية " تناولت الدراسة العديد من الموضوعات، والتي من أهمها المقومات الجغرافية للتكامل بين مصر والسودان والتي تشمل الجانبين الطبيعي والبشري مثل الامتداد المساحي ونهر النيل باعتباره أهم عناصر الوحدة بين

مصر والسودان ، والصلات القوية بين شعبي مصر والسودان منذ العصر الفرعوني والعصر المسيحي وحتى الفتح الإسلامي العربي ، كما ركزت الدراسة على توضيح العلاقات بين مصر والسودان في العصر الحديث من العهد العثماني ١٥١٧م وحتى الفتح المصري للسودان ، والعلاقات بين مصر والسودان في فترة الاحتلال البريطاني.

- **Kohnert ,D.(2023)** بعنوان " The impact Of The 2023 Sudanese War On Africa And Beyond " تأثير حرب السودان ٢٠٢٣م على أفريقيا وخارجها تناولت الدراسة العديد من الموضوعات المتعلقة بالصراع الحالي في السودان والتي منها جذور الصراع في السودان والأطراف الفاعلة فيه ، وتأثير الصراع على الأوضاع الداخلية في السودان ، إلى جانب تأثير وتبعات هذا الصراع على دول الجوار الجغرافي للسودان.
- **Rift Valley Institute (2023)** بعنوان "Sudan Conflict: Assessing The Risk Of Regionalization الصراع في السودان: تقييم مخاطر الأقلمة " ألقت الدراسة الضوء على مخاطر الصراع في السودان على دول جواره الجغرافي، وخاصة ما يتعلق منها بالمخاطر الأمنية في جنوب السودان – تشاد – أفريقيا الوسطى – ليبيا – مصر – إريتريا – إثيوبيا ، وتناولت الدراسة كذلك الاهتمامات الرئيسية لمصر في السودان والمتعلقة بشكل أساسي بنهر النيل ،ومدى تأثير علاقات السودان الإقليمية على أمنها المائي وموقف السودان من سد النهضة وارتباط ذلك بموقف مصر التفاوضي .
- **Abdin ,M. & Darwisheh, H. (2023)** بعنوان "Reconceptualizing Hydro Hegemony :The Dynamics Of Sudan – Egypt Relations Over The Nile Hydro Politics إعادة صياغة مفهوم الهيمنة المائية : ديناميكيات العلاقات السودانية المصرية حول السياسة المائية في نهر النيل " ركزت الدراسة على موضوع الهيمنة المائية المصرية في حوض النيل من خلال توضيح التغيرات في ميزان القوة بينها وبين إثيوبيا بشكل خاص ، إلى جانب العرض للعلاقات التاريخية بين مصر والسودان مع التركيز على العلاقات المائية بين مصر والسودان بعد استقلال السودان .

- **مداخل ومناهج وأساليب الدراسة :**

المدخل هو النقطة التي يبدأ منها الباحث في تناوله لموضوع بحثه ، وقد استخدمت الدراسة عدد من المداخل من أهمها:

- **المدخل التاريخي:** يوظف المدخل التاريخي في توضيح تشكل الظاهرات واتجاهات تطورها عبر الزمن، وقد وظف في الدراسة من خلال تتبع العلاقات المصرية السودانية عبر الزمن، والتي هي علاقات قديمة وممتدة ومرت بالعديد من الأحداث .
- **المدخل الوظيفي:** يتضح دور المدخل الوظيفي من خلال دراسة وتحليل العوامل الداخلية التي عملت على إضعاف السودان، وكذلك العوامل الخارجية التي تشمل العلاقات (الإقليمية – السياسية – الاقتصادية) والتي تؤثر على أداء دولة السودان لوظائفها.
- **مدخل تحليل القوة:** استخدم مدخل تحليل القوة في دراسة المقومات الطبيعية والبشرية التي تمتلكها السودان وتشكل أهميتها كعمق استراتيجي بالنسبة لمصر، والتي تتمثل في نهر النيل و الحدود المشتركة والموارد الزراعية والروابط البشرية .
- **المدخل الإقليمي:** يركز هذا المدخل على تغير الظاهرة من مكان لآخر ، وقد وظف في الدراسة من خلال توضيح أن مصر والسودان يشكلان إقليم متميز هو إقليم وادي النيل ، وأنهما ينتميان إلى إقليم جغرافي أكبر هو إقليم حوض النيل ، وكلاهما لديه خصائص متشابهة ومتميزة داخل حوض النيل؛ حيث أنهما يمثلان دولتا المصب الأكثر اعتمادًا وارتباطًا بماء النهر.

أما بالنسبة للمنهج فإنه يعبر عن الطرق والإجراءات والعمليات التي يستخدمها الباحث في تناوله لموضوع البحث، وقد تم توظيف **المنهج الوصفي** في الدراسة لوصف طبيعة العلاقات بين مصر والسودان من خلال البيانات الإحصائية ومحاولة تفسير وتحليل هذه البيانات ، وفي إطار تطبيق المنهج الوصفي تم استخدم عدد من الأساليب من أهمها **الأسلوب الكارتوجرافي** وذلك من خلال الأشكال التوضيحية والرسوم البيانية التي تساعد على سهولة فهم وتحليل الموضوعات ، وإلى جانب ذلك تأتي **تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية GIS** والتي تم توظيفها في التحليل ، ورسم الخرائط من خلال الربط بين المعلومات المكانية والوصفية.

أولًا: العلاقات التاريخية بين مصر والسودان

إن المتتبع لتاريخ العلاقات بين مصر والسودان يجد أن البلدين عاشتا تاريخًا مشتركًا منذ أقدم الأزمنة وحتى العصر الحالي ؛ فمنذ عام ١٨٢٠وحتى استقلال السودان في عام ١٩٥٦م وهناك تاريخ واحد بين البلدين، وتوصف دائمًا العلاقات المصرية السودانية بأنها علاقات أزلية؛ حيث تعود إلى عصر الدولة الفرعونية القديمة والوسطى والحديثة ثم الحكم اليوناني عام ٣٣٢ ق.م فالبطلمي ٣٢٣ ق.م ثم الحكم الروماني عام ٣٠ ق.م ، وبعد فتح مصر على يد عمرو بن العاص في عام ٢٠هـ – ٦٤٠م إنساب المسلمون ناحية المناطق الجنوبية من مصر، وقد نتج عن ذلك قيام الممالك

الإسلامية في هذه المناطق ، وقد كان لذلك أثره في تهيئة الواقع للمرحلة التي جاءت بعد أكثر من ألف عام وهي دخول الوالي محمد على باشا السودان تحت السيادة العثمانية الاسمية (https://africa.sis.gov.eg) وقد اختلف المؤرخون حول الأسباب التي دفعت محمد علي لفتح السودان فمن قائل أن السبب كان لاستخدام السودانيين وتجنيدهم في جيش مصر الجديد ، ومن يقول أنه للبحث عن الذهب المتوفر في السودان، ومن يذكر أن السبب هو تعقب فلول المماليك الذين فروا جنوبًا وأسسوا لأنفسهم مملكة معادية لمحمد علي (الشيخ ،١٩٧٧، ص٣٤) وبرغم صحة كل هذه الأسباب إلا أنه يمكن أن نعتبر السببين التاليين أساسيين للفتح :

١- ضبط الأراضي الجنوبية وتنظيمها وبث الأمن فيها .

٢- الانتفاع بالسودان في تكوين القوة العسكرية وخصوصًا بعد فناء جزء كبير من قوة محمد علي في بلاد العرب (منصور ، ١٩٩٣ ، ص١٢).

وقد طلب محمد علي من السلطان العثماني أن يأذن له في فتح السودان ، وذلك على اعتبار أن للسلطان العثماني حقوقًا في السيادة من أوائل القرن السادس عشر الميلادي ليس على ولاية السودان فحسب بل على الحبشة كذلك ، ووافق السلطان محمود الثاني على أن يفتح محمد على ما يشاء من أقاليم السودان على أن يحدث هذا باسم السلطان العثماني (شكري ، ٢٠١١، ص٨) وقد استغرقت حملات فتح السودان حوالي ثلاث سنوات ونصف من يوليو ١٨٢٠م إلى فبراير ١٨٢٣م ، وانتهت بدخول السودان مع مصر تحت حكم محمد على، وطبق فيه نفس التنظيمات الإدارية والاقتصادية المطبقة في مصر، وتأسست عاصمة له في الخرطوم في عام ١٨٣٠م ، وكانت مقر للحكمدار الذي يعينه الباشا ويحكم البلاد بنفس الأسلوب المركزي الساري في مصر ويعاونه مديرون للمديريات ونظار للأقسام أو المراكز ومشايخ للنواحي أو القرى (الشيخ ،١٩٧٧، ص٣٥) وعلى الرغم مما عقد من سيادة قانونية للسلطان العثماني على السودان نتيجة للفتح المصري فإنه لم يمارسها من الناحية الفعلية بل مارست مصر ذلك الجانب الفعلي نيابة عنه في تصريف شئون البلاد عامة من إدارة وتنظيم واقتصاد وغير ذلك .

ولكنه لم يكن يكفي لصيانة هذه الوحدة السياسية أن يظل بقاؤها مرهونًا بمشيئة الباب العالي ، فإذا شاء جرد الولاة والخديويين – وهم دائمًا ممثلو السلطة القائمة في شطري الوادي – من ممارسة شئون الحكم في السودان وإن شاء أبقى لهم هذا الحق ، مما أوجب في ذلك الوقت على مصر أن تعتمد في مزاولة حقوق السيادة على سند دولي قائم على حق واقعي بدلًا من مجرد الاستناد في ممارسة هذه الحقوق على ما تدين به مصر من تبعية للسلطان العثماني ، وقد اتضحت هذه الحقيقة في وقت مبكر بسبب ما طرأ من تغير على العلاقات بين مصر والدولة العثمانية ما أدى

لنشوب حربي الشام الأولى والثانية ، وتدخل الدول الأوروبية لإنهاء هذا الصراع المصري العثماني ووضع تسوية للمسألة المصرية في عامي ١٨٤٠ و١٨٤١م (شكري ، ٢٠١١، ص٩) وبناء على ذلك فقد تأكدت هذه السيادة الفعلية لمصر على السودان فيما احتوته نصوص تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م التي وافقت عليها الدول الأوروبية الكبرى ؛ فمنح محمد علي وفق ما جاء في فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١م ولاية مقاطعات النوبيا والدارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجية عن حدود مصر، ولكن بغير الإرث ؛ فكان صدور هذا الفرمان اعترافًا بما لمصر من حقوق في السودان (منصور ، ١٩٩٣ ، ص١٣) وقد استمرت سيطرة مصر على السودان حتى عام ١٨٨١م ، وهو العام الذي شهد اندلاع الثورة المهدية التي على أثرها انتهى الوجود المصري في السودان وأصبحت البلاد مستقلة لمدة ثلاثة عشرة عامًا أعيد بعدها دخول السودان بواسطة قوات بريطانية – مصرية مشتركة وبدأت بعدها فترة حكم ثنائي امتدت حتى استقلال السودان في عام ١٩٥٦م (الباقر، ١٩٩٨،ص٣٠٩-٣١٠).

و كانت مصر قد خضعت للاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢م ؛ حيث أرادت بريطانيا تأمين مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، والتي تمثلت في تأمين طرق المواصلات إلى مستعمراتها في الشرق ، وبعد أن احتلت بريطانيا مصر اتجهت أنظارها إلى السودان ، ويبدو أنها قد خططت لهذا مسبقًا وأكد القنصل البريطاني العام في مصر "اللورد كرومر" بأنه لا يمكن فصل السودان عن مصر في الجوانب الاقتصادية والإستراتيجية ، وقد عمدت بريطانيا إلى تكريس حالة الانقسام والكراهية وعدم التوافق بين الشعبين ؛ فعقدت اتفاقية عام ١٨٩٩م والتي سميت باتفاقية "الحكم الثنائي" ، وبموجبها تشترك مصر وبريطانيا في حكم السودان ، وقد كانت هذه الاتفاقية مبهمة وغير واضحة فكيف لمصر أن تشترك مع بريطانيا في حكم السودان وهي فاقدة للسيادة في ذلك الوقت بعد أن خضعت للاحتلال البريطاني ، لكن يبدو أن بريطانيا أردت من وراء هذه الاتفاقية امتصاص الغضب المصري الرافض للاحتلال ، وقد كان وجود مصر في هذه الاتفاقية وجودًا شكليًا بينما تمارس الإدارة البريطانية هيمنتها على الحكم في مصر والسودان ، وانتهجت الحكومة البريطانية في بداية عام ١٩٠٠م سياسة أخرى وبشكل رسمي ، وهي عزل السودان عن مصر وعملت على بناء مؤسسات سودانية مستقلة بعيدة عن المؤسسات المصرية الموجدة في مصر (خلف ، ٢٠١٣، ص٥٦٩).

وقد بدأت بريطانيا تنفرد بحكم السودان منذ عام ١٩١٢م ، وقد عد ذلك خرقًا لاتفاقية الحكم الثنائي ، وتطور الأمر فيما بعد عندما أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر دون العودة إلى الحكومة المصرية ، ولكنه سرعان ما تغير الموقف البريطاني تجاه مصر بعد شعورها بضرورة الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية بالمنطقة ، وجرت بناءً على ذلك العديد من المفاوضات بين بريطانيا ومصر والتي انتهت إلى توقيع معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦م التي تقضي بتنظيم العلاقة بين الجانبين في

إدارة السودان ، وذلك كان نتيجة لتنامي الأحداث الدولية التي كان لها أثر بالغ على مصر والسودان ، والتي تمثلت في تنامي القوة الإيطالية في ليبيا مما شكل خطرًا يهدد مصر من الغرب والسودان من جهة الشرق لا سيما مع احتلال إيطاليا للحبشة ، لذلك رأت بريطانيا بأهمية مشاركة مصر في إدارة السودان والسماح للقوات المصرية بالتواجد فيه، ولكن ربما يكون عام ١٩٤٢م هو تاريخ فارق في العلاقات المصرية السودانية؛ حيث تعالت صيحات الاستقلال في السودان بقيام مؤتمر الخريجين برفع رغبة السودانيين في تقرير المصير إلى دولتي الحكم الثنائي (حسين ، ٢٠٢٢، ص٤٣١).

وقد كانت فكرة مؤتمر الخريجين أول الخطوات نحو السودنة ، واستمرت الأوضاع في السودان دون أن تشهد أي تقدم على مستوى الوضع السياسي فيما يتعلق بتقرير مصيره ، على الرغم من المفاوضات المتعددة بين الجانبين المصري والبريطاني التي تناولت الشأن السوداني ، على اعتبار أن السودان يخضع لاتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩م ، وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢م جرت العديد من المفاوضات التي توصلت في نهاية المطاف وبناءً على رغبة الأحزاب السودانية إلى وضع اتفاقية سميت "اتفاقية السودان" ، وتم التوقيع عليها في ١٠ يناير ١٩٥٣م ، وبعد سلسلة من المشاورات بين الطرفين المصري والسوداني تم التوقيع على وثيقة تضمنت انسحاب السودانيين من حكومة السودان البريطانية في الجنوب وسودنة الوظائف ؛ أي إتاحة الفرصة للسودانيين للدخول في الوظائف الحكومية وجلاء القوات المصرية والبريطانية من السودان ، وأن تكون هذه الوثيقة هي أساس الحكم الذاتي، وقد جرى افتتاح أول برلمان سوداني في الأول من يناير ١٩٥٤م ، وقد تحقق استقلال السودان في عام ١٩٥٦م (خلف ، ٢٠١٤، ص٤٦٤).

وعلى الرغم من استقلال السودان إلا أنه لا يمكن إنكار الدور المصري المهم في تاريخ السودان وتطوره في شتى المجالات ؛ فقد أسهم المصريون بقدر كبير في نشر الإسلام واللغة العربية من خلال حملاتهم لاكتشاف منابع نهر النيل ، وما تبع ذلك من إنشاء للمدارس وإرسال للبعثات والدعاة (الباقر، ١٩٩٨ ،ص٣٠٩) وأرسلت مصر المهندسين والخبراء الزراعيين لنشر الوعي الزراعي ، كما أرسلت أبناء السودانيين إلى المدارس الزراعية ، إلى جانب إدخال غلات زراعية جديدة لزراعتها في السودان ، وكذلك مشروعات مد خطوط السكك الحديدية وإقامة الحواجز لمقاومة فيضان النيل الأزرق الذي كان يهدد العاصمة الخرطوم، وإلى جانب ما سبق فإن أهم إيجابيات الوجود المصري في السودان هي إقامة الكيان الجغرافي الموحد للسودان والذي كان أساسًا لشرعية نظامه السياسي المستقل، ففي العهد المصري اتسعت رقعة السودان الجغرافية، فشملت سلطنة تقلي وكردفان وبلاد البجا بما فيها كسلا وسواكن، كما ساهم الوجود المصري في السودان في توحيد كيانه السياسي وربط أقاليمه مع مصر برباط الوحدة العضوية والسياسية بما عزز الأسس الوحدوية لوادي النيل ورسخ

علاقات التواصل الديني والثقافي والوجداني (https://africa.sis.gov.eg) فمنذ عام ١٩٢٠م وحتى انفصال السودان في عام ١٩٥٦م كانتا مصر والسودان دولة واحدة يجمعهما تاريخ واحد ومشترك منذ القدم للدرجة التي يصعب من خلالها فصل تاريخ أي منهما عن الآخر .

ثانيًا : المقومات الجغرافية للتكامل بين مصر والسودان

١- الحدود المشتركة

يشترك السودان في حدوده الشمالية مع مصر ويمتد خط الحدود بينهما مع درجة العرض الثانية والعشرين طبقًا لاتفاقية يناير ١٨٩٩م بشأن إدارة السودان ؛ فتقضي المادة الأولى من هذه الاتفاقية على أن : تطلق لفظة السودان على جميع الأراضي الواقعة إلى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض (الصياد وسعودي ، ١٩٦٦،ص١١).

ويمتد الحد السياسي الفاصل بين مصر والسودان لمسافة (١٢٨٠) كم (بوابة معلومات مصر)، ويبدو في بعض الأجزاء مجردًا من كل مساندة تفرضها ظواهر طبيعية وبشرية معينة ، وكأن التحديد ورسم الحد السياسي كان نابعًا من تحديد مجرد من أي سند يظاهره ويكسبه حصانة وقدرة على أداء دوره ، وتأكيد الفصل بين الأرض والأرض وبين البشر والبشر ؛ فلذلك يعتبر خط الحدود السياسية القائم بين مصر والسودان نموذج من نماذج عدم التناسق بين الدور الذي يطلب من الحد القيام به وبين الواقع البشري الذي يصنع الترابط وأسباب الوصل بين البجا في شمال شرق السودان والبجا في جنوب شرق مصر ، أو بين النوبيين المنتشرين على ضفاف النيل في كل منهما (الشامي ، ١٩٧٢،ص٢١) وبذلك أصبح الحد السياسي بين مصر والسودان خطًا مستقيمًا يتبع خطًا فلكيًا ويقطع استمرارًا طبيعيًا وبشريًا بين الشمال والجنوب .

وإذا تتبعنا خط الحدود السياسية بين مصر والسودان من الغرب إلى الشرق نجد أنه يمر في الصحراء الغربية باللامعمور ولا توجد حركة أو نشاط في هذه المنطقة إلا من طريق درب الأربعين، الذي يتبع خطًا من الواحات والآبار بين الفاشر وأسيوط، والذي كان له أهمية كبيرة فيما مضي عنه في الوقت الحاضر، وإذا اتجهنا شرقًا نجد أن هذا الخط يقطع أراضي العبابدة وأراضي البشارية (الصياد وسعودي ، ١٩٦٦،ص١٢) وبذلك أصبحت المجموعات البشرية ممتدة على جانبي الحدود بين مصر والسودان، ويربطها قدرًا كبيرًا من التقارب والامتزاج ؛ حيث روابط الدين واللغة والقرابة والمصاهرة، الأمر الذي أضاف بعدًا أساسيًا للعلاقات العميقة والراسخة بين شطري الوادي مصر والسودان.

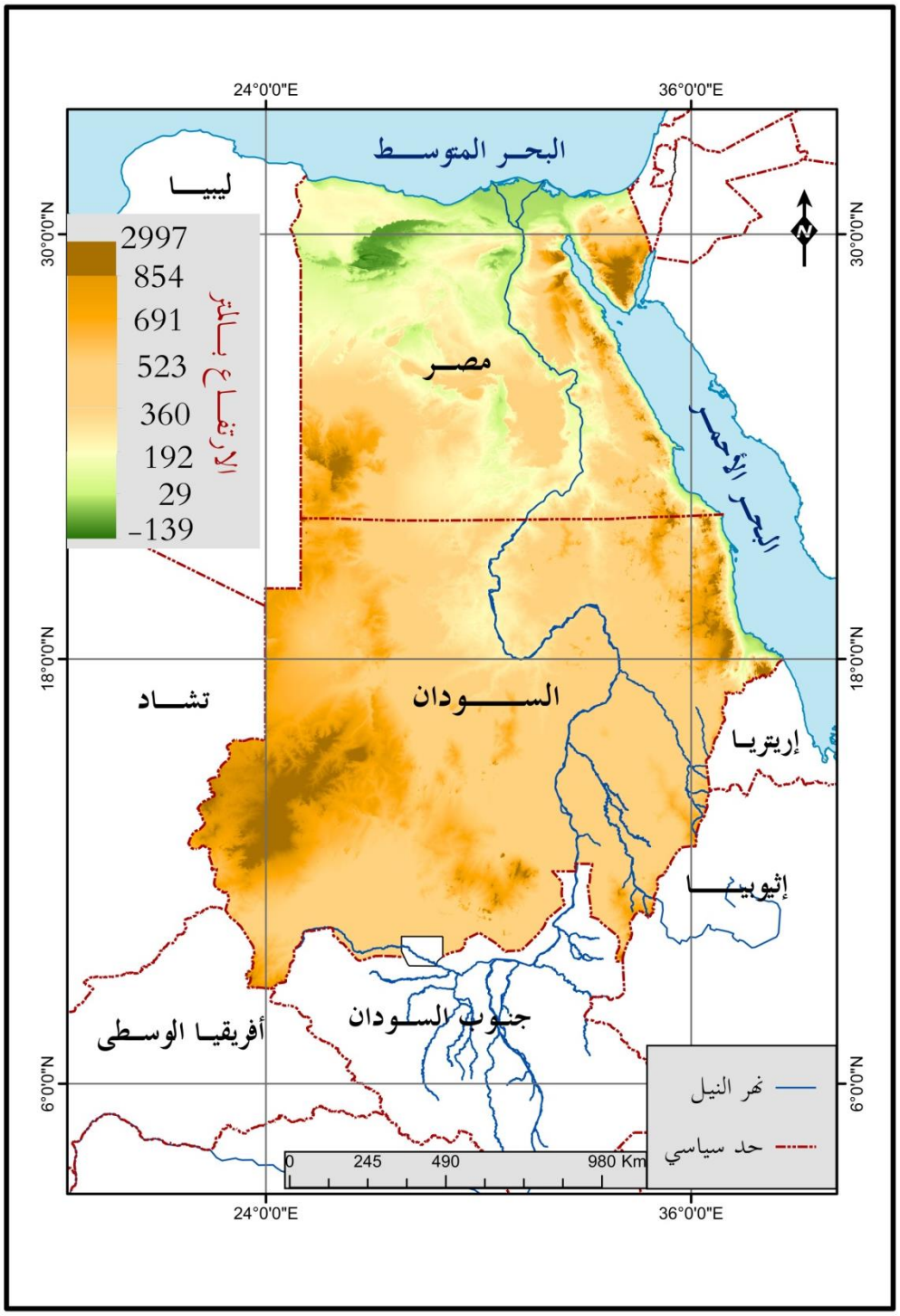

المصدر: الخريطة من عمل الباحثة باستخدام برنامج Arc gis 10.3.

خريطة (١) حدود مصر والسودان

٢- الموقع الاستراتيجي والاتصال الجغرافي

كان السودان قبل انفصال جنوب السودان تمتد مساحته فوق (٢,٥) مليون كم٢ ، ويمتد بين دائري عرض ٢٢° – ٣° شمالًا ، وخطي طول ٣٠° – ٢١° شرقًا ، والسودان بهذا الموقع استطاع أن يكون جسرًا للإسلام والعروبة وطريقًا طبيعيًا للمالك الإسلامية التي سادت فوق نطاق السودان ، ومعبرًا إلى الأراضي المقدسة لكل الحجاج القادمين من غرب أفريقيا المعاصرة ومن ممالك غانا والهوسا وبرنو وغيرها ، إلى جانب ذلك فإن الموقع القاري والبحري للسودان قد جعل له أهمية تجارية كبرى بالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية التي ارتبطت في الغالب بتأمين الحج ، وتسهيل التبادل التجاري شمالًا نحو مصر والبحر المتوسط ، وشرقًا نحو البحر الأحمر والجزيرة العربية وجنوب شرق آسيا ، ولقد أصبح موقعه أكثر أهمية مع حفر قناة السويس واكتشاف البترول في منطقة الخليج وما تبع ذلك من حركة نقل بحري نشطة (الباقر، ١٩٩٨، ص٢٠٧) .

جدول (١) المساحة والموقع لأرض السودان قبل وبعد انفصال دولة جنوب السودان

أرض السودان	المساحة (مليون كم٢)	الموقع الفلكي	
		دوائر العرض (شمالًا)	خطوط الطول (شرقًا)
قبل انفصال الجنوب	٢,٥	٣° – ٢٢°	٣٨ ´٣٠° – ٢١°
بعد انفصال الجنوب	١,٨	١٠° – ٢٢°	٣٨ ´٣٠° – ٢١°

المصدر : (Higher council of environment ,2016) – (الباقر ، ١٩٩٨).

تزداد أهمية موقع السودان الجغرافي بالنسبة لمصر على أساس أنه يمثل عمقًا إستراتيجيًا للأراضي المصرية ، وهذا من شأنه أن يجعل من أرض مصر وأرض السودان معًا وهما يمتدان على المحور العام من الجنوب إلى الشمال ويلتقيان حول النيل بمثابة الجسد الضخم للوطن العربي، والذي يرتكز بذراع ضخمة قوامها المشرق العربي في جنوب غربي آسيا ، وبذراع ضخمة أخرى قوامها المغرب العربي في شمال أفريقيا ، وأرض السودان في موقعها وأدائها دور العمق الإستراتيجي لمصر خاصة تمثل توغلًا في جنوب الصحراء ، وتؤكد مزيدًا من التحكم في التجارة الدولية على مستوى محاور الطرق البحرية و الخدمات الجوية .

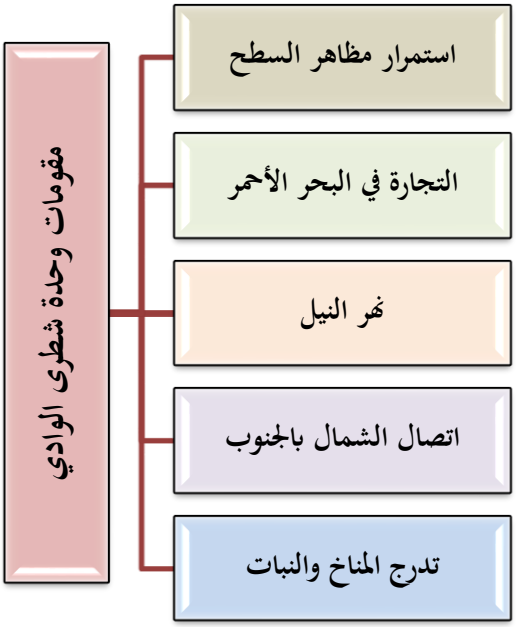

المصدر: الشكل من عمل الباحثة.

شكل (١) مقومات الاتصال الجغرافي بين مصر والسودان

ويمكن القول أن اعتراض الجنادل لمجرى النيل وعدم صلاحية النهر للملاحة المنتظمة والمستمرة ، وأن عدم الترابط بين السهل الفيضي في مصر والأراضي الفيضية التي تتضمنها جيوب صغيرة عالقة بضفة من ضفتي النيل النوبي لا تقوى على إضعاف أو انتقاص حجم وقيمة التواصل وتلبية معنى ومفهوم العمق الإستراتيجي ، كما أن المرور على دروب الصحراء ذاتها بعيدًا عن النيل وإن كان يواجه الصعوبات والتحديات الطبيعية إلا أنها لم تقف أيضًا في مواجهة الأداء المتكامل لدور الموقع الجغرافي للسودان في مجال العمق الإستراتيجي للأراضي العربية عامة والأراضي المصرية على وجه الخصوص (الشامي، ١٩٧٢،ص٢٦) ويعكس الامتداد المساحي بين مصر والسودان مجموعة من الحقائق التي هي في الأساس تمثل المقومات الرئيسية القائمة عليها فكرة التكامل والاتصال بين مصر والسودان طبيعيًا .

والملاحظ أن البيئة الطبيعية قد أكدت الوحدة بين شطري الوادي من خلال تداخل الكثير من المظاهر الطبيعية ؛ فمظاهر السطح تكاد تمتد بنظام واحد وحالة المناخ والنبات تمثل حالة تدرج طبيعي لا يشعر الانسان فيها بانتقال فجائي بين البلدين، وليس هناك عقبات لم يمكن التغلب عليها حتى في تلك العهود الأولى التي كان يوقف الإنسان فيها أبسط الموانع وتصده أقل العقبات.

- **مظاهر السطح** :هناك سلاسل جبال البحر الأحمر النارية الحديثة التي تتجاوز حدود مصر إلى شرق السودان وإلى هضبة الحبشة، وهناك الصحراوان الشرقية والغربية ويجري بينهما النيل بسهله الفيضي، ويكونان ظاهرة بارزة في طبوغرافية مصر والسودان .

- **تدرج المناخ والنبات** : يمكن من خلال تتبع خرائط المناخ والنبات التعرف إلى حالة التدرج الطبيعي لكلًا من المناخ والنبات بين مصر والسودان ؛ فظاهرة الحرارة والمطر مثلًا تكاد تكون متشابهة في جميع خصائصها في جنوب مصر وشمال السودان .

- **اتصال الأرض:** حيث أنه لا توجد عقبات طبيعية حالت بين ربط الشمال و الجنوب في وادي النيل ؛ فالنيل نفسه طريقًا رئيسيًا تبعته الموجات البشرية والهجرات المختلفة في تنقلها وحركتها لتعمير القارة الأفريقية ، والجنادل القائمة في جنوب مصر وشمال السودان لم تعطل هذه الوظيفة للنهر ؛إذ أن المصريين في أقدم عصورهم استطاعوا أن ينتقلوا عبر النهر جنوبًا إلى بلاد النوبة والحبشة ولم توقفهم هذه الجنادل ، ومن هنا كان نهر النيل عامل ربط قوي ووسيلة اتصال بين شطري الوادي منذ أقدم العصور ، وكذلك عملت الصحاري الواقعة في شرق النيل وغربه دورًا مهمًا في ربط أجزاء الوادي واندماج سكانه، وكانت الطرق فيها كثيرة ومطروقة منذ أزمنة بعيدة، وقد سلكتها المجموعات البشرية التي شكلت سكان الوادي وكذلك القوافل التجارية التي كان يتم بواسطتها تبادل السلع ، كما كانت هذه الطرق هي الوسائط التي عبرها وصلت المؤثرات الثقافية المختلفة إلى أجزاء الوادي بل وتجاوزت حدوده في كثير من الأحيان (عمار ،١٩٤٧،ص٤).

- **نهر النيل** : يتمثل في نهر النيل أهم عناصر الوحدة الطبيعية بين مصر والسودان ؛ فقد ارتبط السكان في الدولتين بوادي النيل ، خاصة وأن هناك حقيقة مهمة تؤكد على أن أحواض الأنهار قد مهدتها الطبيعة لتكون وحدات جغرافية خاصة ، فهي الأجزاء التي ارتبطت بها حياة السكان عن طريق الزراعة كما سادت الهجرات على طول وادي النيل واختلطوا ؛ فأرض مصر والسودان تدين بوجودها لمياه نهر النيل ، ولذلك كان للنهر دوره في تشابك مصالح سكانه على مدى عصور التاريخ ، وبصفة عامة تكون الحاجة ماسة لماء هذا النهر كلما اتجهنا شمالًا حيث تقل الأمطار ويصبح النهر مصدرًا رئيسيًا للمياه (الجبالي ،١٩٩٦، ص١٣٧).

- **السودان وحركة التجارة الدولية في البحر الأحمر:** يشرف السودان على البحر الأحمر بجبهة بحرية توجد الصلة وتقيم العلاقة بينه وبين سير الأحداث وكل التحركات في هذه الذراع المائية ، والتي تمتد في محور عام من الجنوب إلى الشمال وتفسح الطريق لحركة مرنة تعبر أعظم نطاق للصحراء الحارة (الشامي ، ١٩٧٢،ص٢٨) وكانت هذه الذراع وما تزال تمثل حلقة من أهم حلقات الوصل بين المحيط الهندي ومجموعة الدول من حوله وبين البحر المتوسط ومن ورائه المحيط الأطلنطي إلى الشمال .

٣- العلاقات التجارية بين مصر والسودان

توصف العلاقات التجارية بين مصر والسودان بأنها علاقات قديمة ترجع إلى عصر ما قبل الأسرات ، وقد ارتبطت مصر تجاريًا ببلاد النوبة والسودان عبر عدة طرق يمكن توضيح أهمها من خلال الجدول التالي :

جدول (٢) الطرق القديمة بين مصر والسودان

الطريق		وصف حركة التجارة القديمة
الطريق النهري		كان لنهر النيل دورًا مهمًا في التجارة بين مصـــر و النوبة أو بمعنى أشـــمل بين مصر وقلب أفريقيا ؛حيث كانت مصر تحصل على منتجات الحبشة والسودان ، وكانت المنتجات القادمة من مصـــر تنقل عبر النيل إلى أســـوان ؛ حيث شـــكل الشـلال الأول صـعوبة للملاحة النهرية ومن ثما كانت تنقل البضـائع على ظهور الجمال إلى مدينة بولاق فيما وراء الشـــلال ، وفي هذه المدينة يجتمع بضـــائع مصر والنوبة والسودان والحبشة ، وقد كانت مدينة أسوان أيضًا سوقًا مهمًا حيث تنقل إليها البضائع من أعالي النيل.
الطرق البرية	طريق أسوان – دنقلة – الفاشر	الطريق الذي يسير إلى الغرب من نهر النيل من أسوان حتى دنقلة ومن دنقلة تتخذ القوافل طريق وادي الملك متجهة نحو الجنوب إلى مدينة الفاشر بدارفور.
	طريق درب الأربعين	يعتبر أهم طرق الصحراء الغربية وأكثرها استخدامًا على الإطلاق، وترجع أهميته التاريخية إلى سنوات طويلة وذلك خلال النصف الأول من الألف الرابع ، وقد ازدهرت من خلاله حركة التواصل الحضاري والثقافي والتجاري بين مصر ودارفور في عصر ما قبل الأسرات.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع (زيادة ، ٢٠١٩، صص٨٦-٨٨).

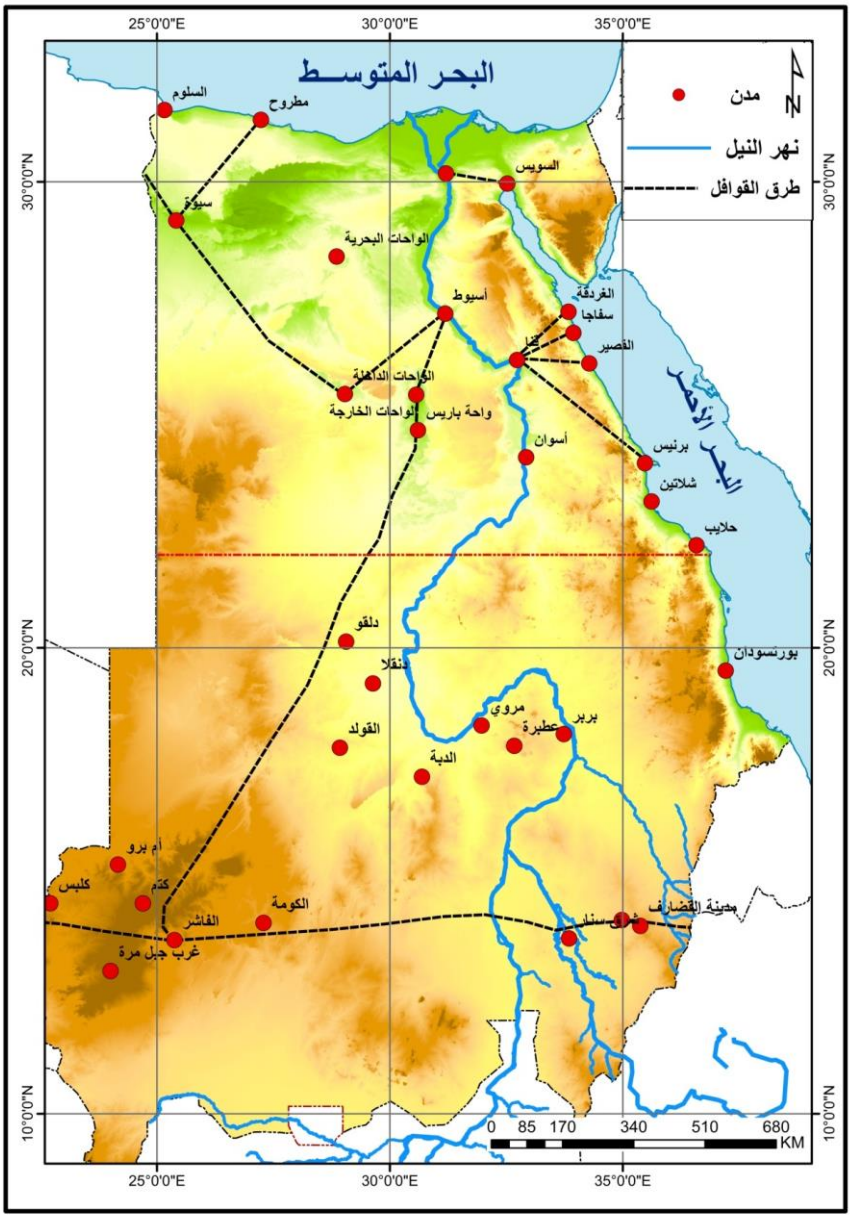

المصدر : الخريطة من عمل الباحثة بالاعتماد على المرجع (الجبالي ، ١٩٩٦، ص١٥٧).

خريطة (٢) طرق القوافل القديمة بين مصر وبلاد النوبة والسودان

وقد زادت أهمية العلاقات التجارية بين مصر والسودان في العصر الحديث ، مما نتج عنه تشغيل الموانئ البرية بين البلدين من كلا الجانبين، لذا فإن ميناء قسطل المصري يقابله في الجانب السوداني ميناء (أشكيت /وادي حلفا) وقد تم افتتاح مينائي قسطل وأشكيت في عام ٢٠١٤ ، وتم افتتاح مينائي أرقين المصري وأرقين السوداني عام ٢٠١٦ ، بينما ميناء رأس حدربة المصري في منطقة حلايب لا يقابله ميناء سوداني نظرًا لعدم اعتراف السودان بخط العرض ٢٢ شمالًا في الجزء الشرقي كحدود فاصلة بين البلدين ، ورغم ذلك توجد حركة تبادل تجاري عبر الميناء (نور الدين، ٢٠٢١، ص٤٦٣) وتعتبر السودان أهم شريك تجاري لمصر في أفريقيا ، ويظهر ذلك من خلال حجم التبادل

التجاري بين البلدين ؛حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى السودان نحو١٧,٨٩٧ مليون دولار بما شكل نسبة ٢٧,٥٪ من جملة الصادرات المصرية لدول الكوميسا ، بينما بلغت قيمة واردات مصر من السودان نحو ٩,٨٠٩ مليون دولار بما شكل نسبة ٢٧,٣٪ من جملة الواردات المصرية من دول الكوميسا وذلك في عام ٢٠٢٢م .

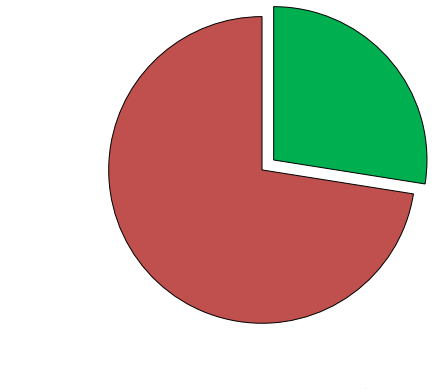

شكل (٢) نسبة صادرات مصر إلى السودان

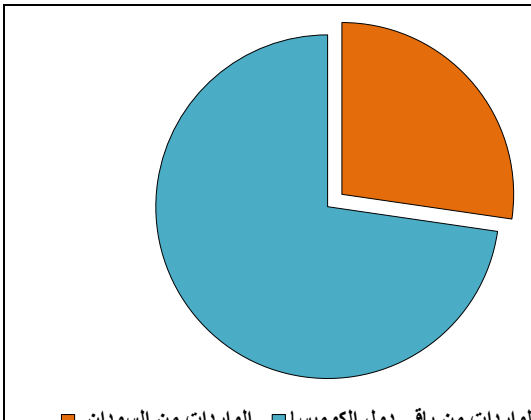

شكل (٣) نسبة واردات مصر من السودان

المصدر : جدول (٣).

والكوميسا هي اتفاقية السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الأفريقي، وهدف إنشاؤها هو إلغاء كافة القيود التجارية بين الدول الأعضاء ، و يتكون تكتل الكوميسا من ١٩ دولة وهي : بوروندي – جيبوتي – مصر – إريتريا –إثيوبيا – كينيا – مدغشقر – ليبيا – مالاوي – موريشيوس – أوغندا – الكونغو الديمقراطية – روندا – سيشل – السودان – سوزايلاند – جزر القمر – زامبيا – زيمبابوي ، وقد عرفت الاتفاقية الرسمية الكوميسا على أنها تكتل اقتصادي للتكامل الإقليمي بين دول أفريقية ذات سيادة اتفقت فيما بينها على الارتقاء بالتكامل الإقليمي في منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق، ومن خلال التعاون وتركيز العمل من أجل تطوير وتعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية والإنسانية للصالح المشترك والمتبادل لجميع شعوبها ودولها، وجاء انضمام مصر إلى الكوميسا في ١٩٩٨م نابعًا من إدراك عميق للأهمية الإستراتيجية للمحيط الجغرافي ولعلاقات مصر مع دول حوض النيل ، وحتمية التواجد المصري في التجمعات الأفريقية التي تضم هذه الدول (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،٢٠١٧، صص٦٤-٦٥).

جدول (٣) التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا

الدولة	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري
السودان	١٧,٨٩٧	٩,٨٠٩	٨,٠٨٨
تونس	٦,١٣٣	١,٣١١	٤,٨٢٢
ليبيا	٢٢,٠١٧	١,٦٣٠	٢٠,٣٨٧
إثيوبيا	١,٩٦٥	٠,١٤٠	١,٨٢٥
أوغندا	٢,٠٠٠	٠,٤٤٨	١,٥٥٢
الصومال	٠,٧٧٣	٠,٠٣٨	٠,٧٣٥
إريتريا	٠,٠٢٧	٠	٠,٠٢٧
الكونغو الديمقراطية	٠,٣٦٣	١٠,٣٧٧	-١٠,٠١٤
زيمبابوي	٠,٥٥٢	٠,١٥٩	٠,٣٩٣
زامبيا	٠,٢٩٨	٥,٧٧٥	-٥,٤٧٧
كينيا	٦,٧٣٢	٥,٧٤٠	٠,٩٩٢
مالاوي	٠,١١٧	٠,١٨٨	-٠,٠٧١
سوزايلاند	٠,١٨٣	٠,٠٠٥	٠,١٧٨
جيبوتي	٢,٠٣٧	٠,١٤٤	١,٨٩٣
موريشيوس	٠,٦٤٤	٠,٠٠٤	٠,٦٤٠
سيشل	٠,١٤٤	٠	٠,١٤٤
رواندا	١,٠٤٧	,٠٢٧	١,٠٢٠
بوروندي	٠,٣٥٥	٠	٠,٣٥٥
جزر القمر	٠,٠٤٩	٠,٠٠٦	٠,٠٤٣
مدغشقر	١,٥٩٢	٠,٠٨٨	١,٥٠٤
إجمالي	٦٤,٩٢٥	٣٥,٨٨٩	٢٩,٠٣٦

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مصر في أرقام ٢٠٢٣.

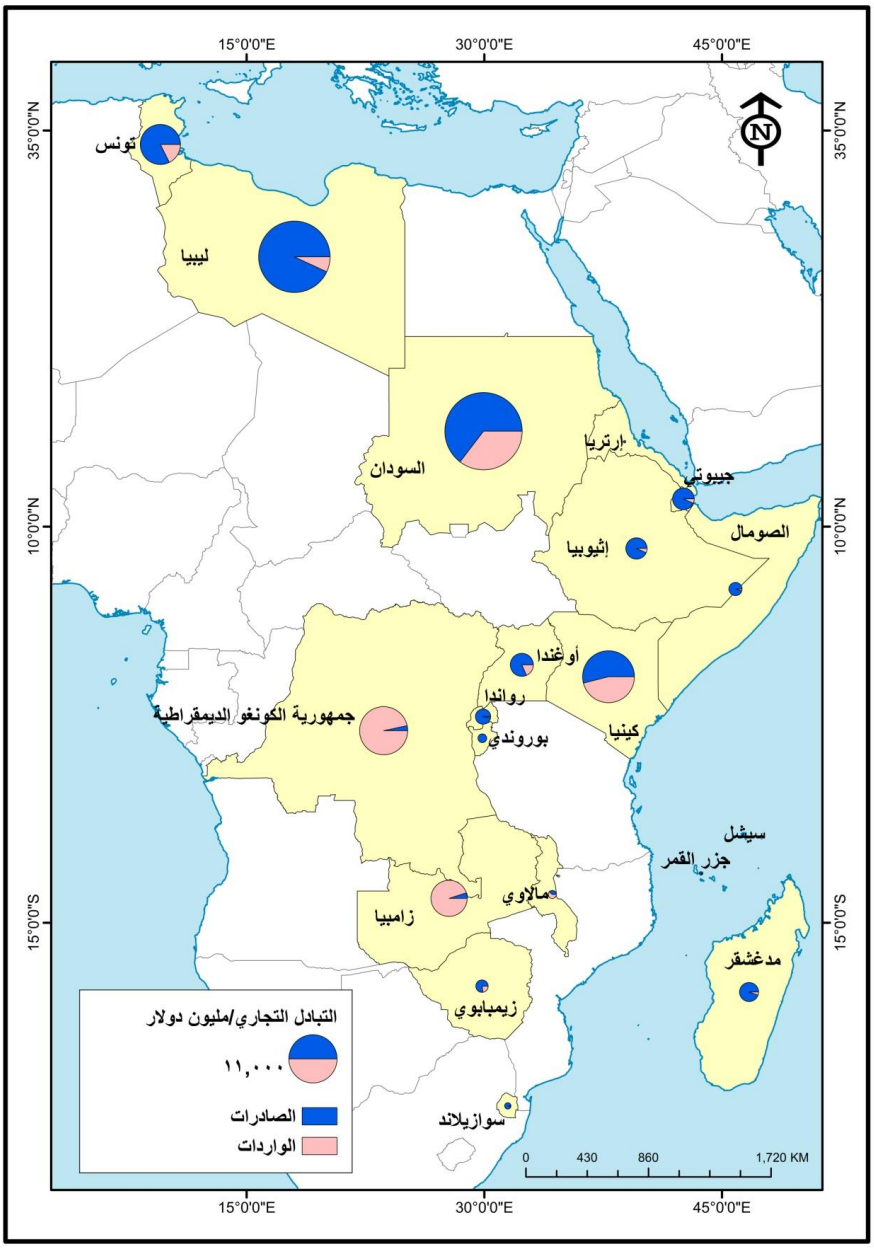

المصدر : الخريطة من عمل الباحثة اعتمادًا على جدول (٣) .

خريطة (٣) التبادل التجاري بين مصر و دول الكوميسا

ولا تتوقف أهمية التجارة البينية لمصر والسودان على حجم التبادل بينهما إنما تعتمد أيضًا على نوعية التبادل ؛ فبالنظر لطبيعة ونوعية الصادرات والواردات بين مصر والسودان كما يبينها جدول (٤) يتضح أن البلدين تربطهما علاقة تكامل اقتصادي واضحة، فبينما تعتبر السودان موردًا مهمًا على خريطة الواردات المصرية الأفريقية؛ حيث تورد لها الحيوانات الحية واللحوم وبعض المنتجات الزراعية والتي من أهمها السمسم والفول السوداني ، تعتبر كذلك سوقًا مهمًا للصادرات المصرية ؛ حيث أنها تستورد من مصر المنتجات المصنعة والمواد الغذائية والأثاث ومعدات النقل والكيماويات .

جدول (٤) نوعية التبادل التجاري بين مصر والسودان عام ٢٠٢٠

الصادرات إلى مصر		الواردات من مصر	
السلعة	**القيمة (ألف دولار)**	**السلعة**	**القيمة (ألف دولار)**
منتجات زراعية أخرى	١٧٦٦٦	شاي	٨٧
كبكبي (الحمص)	٩	قمح ودقيق قمح	٥٦٠١
حب بطيخ	٤٢٦٦	مواد غذائية أخرى	٧٦٩٤١
لحوم	٢٠٩٢١	مشروبات وتبغ	٣٠٩
حيوانات حية	١٦٧٤٠١	منتجات بترولية	١١٤٩
فول سوداني	٧٥٥٨	مواد خام أخرى	٤٣٤٤٢
سمسم	١١٩٧٨٦	الكيماويات	٧٣٠٤٣
صمغ عربي	١٢١٦	مصنوعات	٣٠٥١٨٠
قطن	٢٢٩٠٥	آثاث ومعدات	١٧٤٦١
أخرى	٢٠٨٨	وسائل نقل	٢٢٥٢
جملة الصادرات لمصر	**٣٦٣,٨١٦**	المنسوجات	٩٧٧٣
		جملة الواردات من مصر	**٥٣٥,٢٣٨**
جملة الصادرات لدول الكوميسا	**٤٠٢,١٢٠**	**جملة الواردات من دول الكوميسا**	**٧٩٤,٤٦٢**
جملة الصادرات للعالم	**٣,٨٠٢,٣٨١**	**جملة الواردات من العالم**	**٩,٨٣٧,٦٧٦**

المصدر : الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا على بيانات بنك السودان المركزي CBOS.

وعلى الرغم من حجم ونوعية التبادل التجاري بين مصر والسودان مع وجود العديد من عوامل ومقومات التكامل بينهما في جميع الجوانب لا سيما الجوانب الاقتصادية، إلا أن حجم التجارة بين البلدين لم يتطور بالشكل المطلوب ، وذلك على الرغم من أن كلا البلدين أعضاء في اتفاقية الكوميسا واتفاقية التجارة الحرة العربية ، ويرجع ذلك إلى عدم تطبيق السودان للاتفاقيتين بصورة كاملة خاصة الكوميسا ؛ حيث فرض رسوم جمركية على قائمة من السلع المصرية إلى جانب إجراءات أحادية بحظر دخول بعض السلع المصرية مثل السلع الغذائية والأجهزة المنزلية بدعوى أنها غير مطابقة لشروط القيمة المضافة الخاصة بألا تقل نسبة المكون المحلي عن ٤٥٪ (علام،٢٠١٧،ص٣) لذلك فإنه من المتوقع أن تتحقق طفرة كمية ونوعية في التبادل التجاري بين البلدين في حالة تم تفعيل اتفاقيات التجارة الحرة بينهما على أكمل وجه ، وهو أمر مقرون بالعديد من المقومات والعوامل التي تفرضها الوحدة الجغرافية لوادي النيل.

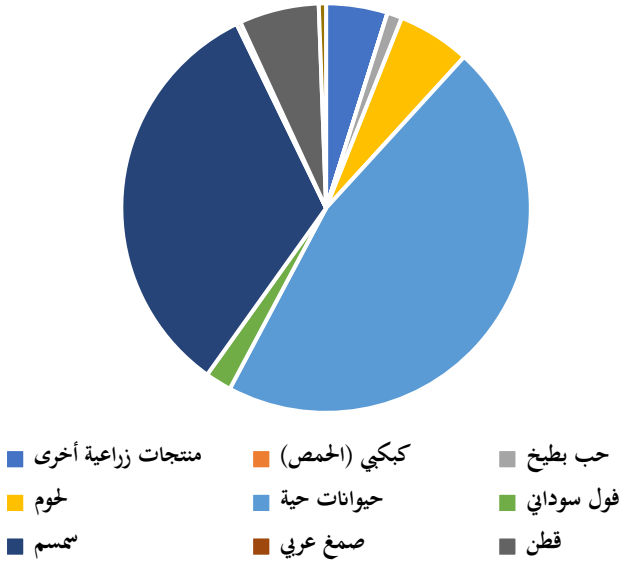

المصدر : الشكل من عمل الباحثة اعتمادًا على جدول (٤) .

شكل (٤) صادرات السودان إلى مصر بحسب النوع عام ٢٠٢٠م

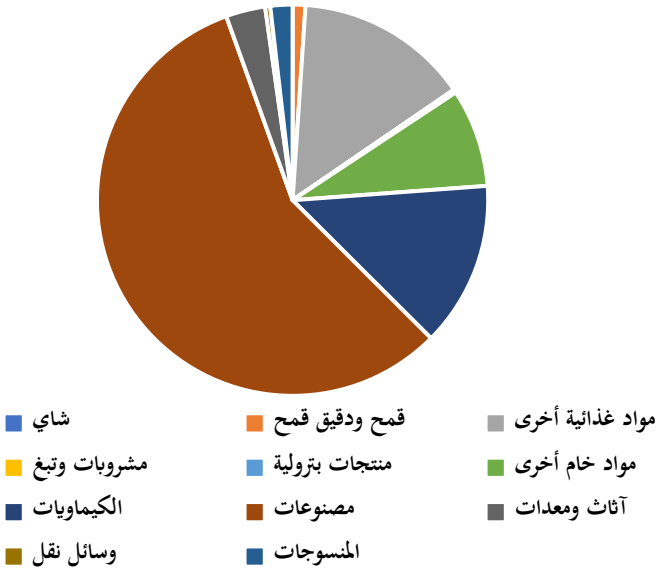

المصدر : الشكل من عمل الباحثة اعتمادًا على جدول (٤) .

شكل (٥) واردات السودان من مصر بحسب النوع عام ٢٠٢٠م

٤ – الروابط البشرية بين مصر والسودان

إن الحد السياسي الفلكي بين مصر والسودان شأنه شأن الحدود الفلكية بوجه عام لا يتوفر فيه أساس واحد من الأسس الجغرافية للحدود الصحيحة فليس هناك تضاريس تعوق الاتصال وليس هناك انتقال فجائي؛ بل يمر الخط في المنطقة النيلية وسط أراضي الفديجه النوبيين ليفصل بين قرى يتكلم أهلها بلسان واحد، وإذا كانت لهجات المحس والسكوت والفديجه تؤلف مجموعة متشابهة ، فإن

لغة الكنوز في مصر والدناقلة في السودان تؤلف مجموعة ثانية متشابهة ، كما أنه هناك البشارية الذين يعيشون شمال منطقة جبل علبة حتى أسوان تقريبًا (الصياد وسعودي، ١٩٩٦، ص١٤) ، وقد كانت المجموعات الأولى التي عمرت معظم أجزاء الوادي جماعات رعوية، وقد امتدت حركتها وتعمق أثرها وعم انتشارها غالبية أراضي حوض النيل ، وكذلك كان الحال أيضًا مع المجموعات البشرية التي وصلت مصر مع الفتح الإسلامي ثم تحركت جنوبًا وامتد أثرها إلى أرض السودان التي وجدت فيها بيئة رعوية صالحة لا تختلف عن البيئة الرعوية التي عاش فيها الأجداد في الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام بوقت طويل (عمار،١٩٤٧،ص٩) وإن كانت بعض الجماعات الرعوية استقرت على ضفاف النيل واشتغلت بالزراعة على السهول الفيضية.

وتاريخيًا تعتبر حدود مصر الجنوبية من الحدود المهمة؛ فبالإضافة لطبيعة سكانها من النوبيين وقبائل البجا ، فإنه في الحدود الجنوبية لمصر كانت هناك مملكة مستقلة تمتد من إسنا حتى بلدة سرس (مروي) بالسودان وقد احتلت هذه المملكة دولة مصر الفرعونية زهاء خمسة عصور ، ويتضح من الحد السياسي الجنوبي بين مصر والسودان والذي هو بدوره قسم شعوب وقبائل هذه المنطقة إلى قسمين كل منهم يتبع دولة غير الأخرى رغم صلات القرابة والعرق والثقافة والحضارة والتي امتدت لألاف السنيين قبل التقسيم (زعبل،٢٠١٩،ص٤٢) ويبلغ طول خط الحدود بين مصر والسودان ١٢٨٠كم مما يجعلها أطول حدود برية لمصر ، وتعد هذه الحدود أكثر المناطق الحدودية المصرية اكتظاظًا بالسكان؛ حيث يبلغ عدد سكانها حوالي ٢,٢ مليون نسمة في المحافظات الجنوبية الثلاث (أسوان – الوادي الجديد – البحر الأحمر) ، ويمكن تقسيم الحدود بين مصر والسودان جغرافيًا إلى ثلاثة أقسام :

- **القسم الأول** : القسم الشرقي والذي يبدأ على البحر الأحمر ويضم مثلث حلايب الغني بالمعادن والذهب ، والذي يتسم بالظروف المعيشية الصعبة بسبب ارتفاع مستويات الجفاف في بعض المناطق ، وتسكن المنطقة قبائل رعوية مثل العبابدة والبشارية .
- **القسم الثاني** : يشمل تلك المناطق التي تربط بين البلدين حول نهر النيل ، ويتميز هذا القطاع المركزي بوجود تجمعات عمرانية وزراعية فضلًا عن الكثير من النشاط التجاري في المنطقة الحدودية ، ويبلغ عدد سكان محافظة أسوان على الجانب المصري أكثر من ١,٥ مليون نسمة ،وحلفا هي المدينة الرئيسية على الجانب السوداني ويبلغ عدد سكان محافظة شمال السودان حيث تقع حلفا حوالي مليون نسمة .
- **القسم الثالث** : والذي يمتد إلى الغرب من نهر النيل ليصل إلى نقطة تقاطع حدود مصر والسودان وليبيا في الصحراء الغربية ، وفي هذه المنطقة تسقط أمطارًا على بعض المواقع مما يسمح بوجود مشاريع استصلاح زراعي على نطاق محدود والعيش في المنطقة أمر شاق للغاية (Mohy el deen, 2020,p.5).

ويلاحظ أن الروابط البشرية كانت موجودة وممتدة بين مصر والسودان وأنها كانت عابرة للحدود السياسية ذات الطبيعة الفلكية ، وبوجه عام كان السودان قبل انفصال جنوبه تسوده الصفات السامية ابتداءً من الحدود المصرية وحتى دائرة عرض ١٢ شمالًا ، ولكن إلى الجنوب من دائرة عرض ١٢ شمالًا تعيش جماعات يمكن وصفهم بالزنوج أو المتزنجين لأن الدماء الزنجية تدخل في تكوينهم بنسبة كبيرة وتزيد بالاتجاه جنوبًا ، وكان الاختلاف بين شمال السودان وجنوبه يشمل أيضًا اللغة و الدين والعادات والتقاليد وبعض مظاهر الاقتصاد (الباقر، ١٩٩٨ ، ص٣٢٩) ويمكن توضيح الترابط البشري بين مصر والسودان من خلال العرض لأهم المجموعات البشرية في منطقة الحدود ، والموزعة جغرافيًا بين البلدين .

المصدر : الخريطة من عمل الباحثة اعتمادًا على خرائط قبائل السودان بالمرجعين (الصياد وسعودي ،١٩٦٦) – (سليمان،١٩٦٩).

خريطة (٤) قبائل السودان الرئيسية

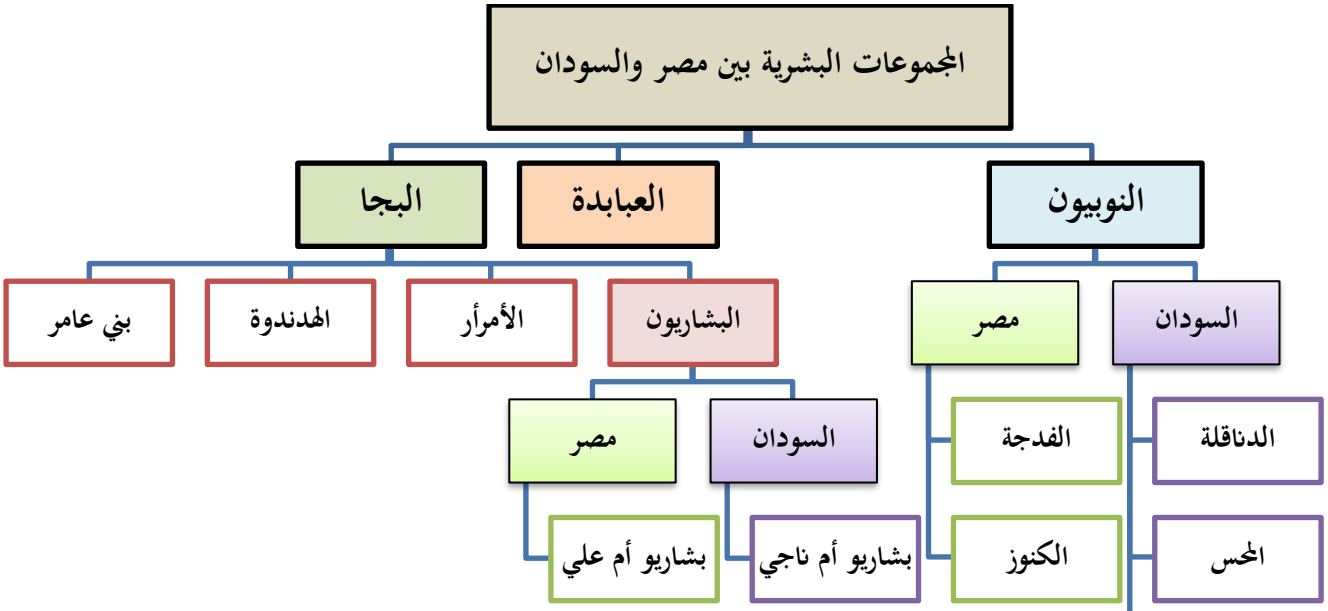

المصدر: الشكل من عمل الباحثة.

شكل (٦) المجموعات البشرية الممتدة بين مصر والسودان

- **النوبيون :**

تعيش المجموعة المعروفة بهذا الاسم في أقصى جنوب مصر وشمال السودان فيما بين أسوان والدبة ، وينقسمون إلى خمس مجموعات رئيسية ثلاثة منها في السودان ، وهم الدناقلة ما بين الدبة وكرمة ؛ أي في المنطقة السهلية المتسعة نسبيًا في إقليم النوبة، ويليهم شمالًا المحس والسكوت في منطقة الجندلين الثاني والثالث ، أما في مصر فتوجد مجموعتا الفدجة والكنوز ، والنوبيون هم بقية من العنصر الحامي القديم تأثرت ببعض المؤثرات الخارجية التي ظهرت في لون بشرتهم بصفة خاصة ؛ فأصبحت تتفاوت بين السمرة الخفيفة بتأثير العرب والأتراك والسمرة الداكنة بتأثير الزنوج ، وقد تحول النوبيون إلى الإسلام ولكنهم احتفظوا بطباعهم بل ولغتهم التي لم تستطع اللغة العربية أن تمحوها تمامًا (الصياد وسعودي ،١٩٦٦،ص١٥٣) .

وفي الفترة التي تزامنت مع بناء السد العالي تم تهجير معظم النوبيين إلى منطقة خشم القربة على نهر العطبرة ، ولقد شمل التهجير مجموعات النوبيين القريبة من الحدود المصرية السودانية أي المناطق التي كان مقررًا غمرها بمياه السد العالي (الباقر، ١٩٩٨ ، ص٢٣٠) ؛ حيث غمرت مياه السد العالي مدينة وادي حلفا السودانية القديمة ، وتسبب ذلك في نزوح عشرات الألاف من الأشخاص معظمهم من النوبيين الذين يعيشون على جانبي خط الحدود (Abdin & Darwisheh ,2023,p.9) ويرجح أن صلة النوبيين بالعرب قديمة نسبيًا ، وترجع إلى قبل ظهور الإسلام ، و يؤيد ذلك أن البحر الأحمر لم يكن في أي وقت من الأوقات حاجزًا يمنع الاتصال بين شواطئه الآسيوية العربية

وشواطئه الأفريقية ، ولعل التجارة كانت هي وسيلة الاتصال ؛إذ نشطت حركة تجارة العاج والصمغ واللبان والذهب بين الجزيرة العربية من ناحية وبين موانئ مصر الجنوبية من ناحية أخرى ، وعندما جاء الاستعمار البريطاني فإنه قسم بلاد النوبة في ١٨٩٩م إلى قسمين ، قسم شمالي وهو جزء من مصر ويمتد من شمال وادي حلفا (أدندان) إلى أسوان ويعرف بالنوبة السفلي ، والقسم الجنوبي تابع للسودان ويمتد من بلدة فرسو حتى بلدة الدبة قبل الخرطوم (زعبل،٢٠١٩،ص٤٢).

- **البجا :**

يطلق لفظ البجا علي أربع مجموعات نيلية كبيرة فيما بين العطبرة والنيل غربًا والبحر الأحمر شرقًا ومن منحدرات الهضبة الإثيوبية جنوبًا حتى أسوان شمالًا ، وبذلك فهم كالنوبيون لا يرتبط توزيعهم بالحدود السياسية ، والبجا خير من يمثل العناصر الحامية القديمة فهم لبعدهم عن طريق الهجرات من ناحية ولطبيعة بلادهم الجبلية بشعابها المتفرقة من ناحية أخرى قاوموا الغزو الأجنبي لبلادهم واستطاعوا أن يقاوموا المؤثرات الخارجية العرقية و الثقافية ، وقد احتفظوا بلغتهم (التبدارية) وإن كانوا في الوقت الحاضر يدينون بالإسلام جميعًا وانتشرت بينهم الثقافة العربية ؛ فأصبح أكثرهم يعرف اللغة العربية معرفة تامة ، وينقسم البجا إلى أربعة مجموعات كبري :(البشاريون – الأمرأر – الهدندوة – بنوعامر) ويتواجد البشاريون على الحدود المصرية السودانية وينقسمون بدورهم إلى قسمين :

- بشاريو أم على الذين يعيشون بين أسوان والبحر الأحمر .
- وبشاريو أم ناجي الذين يعيشون في الأجزاء الغربية والجنوبية من صحراء العتباي ويمتدون جنوبًا حتى الجزء الشمالي الشرقي من سهل البطانة ، ويتركزون حول العطبرة وهم أسعد حالًا من بشاريو أم علي لأنهم يمارسون بعض الزراعة إلى جانب تربية الأبل (الصياد وسعودي ،١٩٦٦،ص١٥٦) ويعتبر البشاريون أن أسوان ودارو وجنوب مصر عمومًا أسواقهم للبيع والشراء ، وهم عبارة عن ثلاث فرق واحدة على البحر الأحمر من القصير شمالًا حتى سواكن في السودان جنوبًا ،و الثانية على نهر عطبرة بالسودان ، والثالثة في جزيرة عنتبلي، وكل فرقة منهم تنقسم إلى عشائر ، أما بطون البشارية في مصر الحمدوراب والشتديراب وهم ينتشرون على الساحل وفي الوديان من البحر الأحمر إلى وادي العلاقي، والحمدوراب البشارية يستوطنون منطقة الرعي عند جبل علبة وعلى السهل الساحلي من بئر الشلاتين إلى حدود السودان (الطيب ، ٢٠٠١، ص٥٠٢) .

- **العبابدة :**

هي قبيلة كبيرة ذات تاريخ عريق ، أما أصول العبابدة ومدي صلتهم بالعروبة فقد كان مثار للجدل بين الباحثين ، ويؤكد العبابدة أنهم يرجعون في نسبهم إلى الزبير بن العوام أحد القادة الأربعة الذين أرسلهم عمر بن الخطاب لنجدة عمرو بن العاص أثناء فتح مصر ، وقد خلط أكثر الباحثين

بين قبائل العبابدة والبشارية الذين هم فرع من البجا نظرًا لتجاور أوطانهم واختلاطهم في أحيان كثيرة بالصحراء الشرقية على طول الحدود بين مصر والسودان (المرجع نفسه ، ص٢٣٣) وقد ربطت قبيلة العبابدة بين مصر والسودان بعلاقات نسب ومصاهرة وعادات وتقاليد ، وإذا كانت الصورة الذهنية عن العبابدة أنهم قبائل تعيش في الصحراء إلا أنه في الوقت الحاضر أختلف الأمر وأصبح كثير منهم يعيشون في المدن ويعتمدون على التكنولوجيا الحديثة في حياتهم وتعاملاتهم، لكنهم على الرغم من ذلك لا يزالون يحتفظون ويتمسكون بعاداتهم وتقاليدهم التي توارثوها عن الأجداد منذ مئات السنين ، وينقسم العبابدة إلى بطون كثيرة انقسمت بدورها إلى عدة عشائر وهي :

١- الشناتير العبوديون

٢- المليكاب الفقراء العكارمة

٣- العشباب (زعبل ،٢٠١٩، ص٢٠)

جدول (٥) التوزيع الجغرافي لقبيلة العبابدة بين مصر والسودان

مصر	السودان
- احتلت مواطنهم الصحراء الشرقية جنوب خط يصل بين سفاجا وقنا شمالًا والبحر الأحمر شرقًا ووادي النيل غربًا والحد السياسي جنوبًا. - تركزوا بشكل أساسي في نطاقات تسمي الحواجر وهي مناطق انتقال بين الهضبة الصحراوية والوادي الأخضر وتطل حافة الهضبة على الوادي مباشرة . - استقروا في قنا وقوص والأقصر وأرمنت وأسوان شرقي النيل(تتبع المناطق الزراعية) ، أما في إسنا وأدفو وكوم أمبو فقد استقروا شرقي وغربي النيل.	- امتدت مواطنهم عبر طريق القوافل القديم بين بربر ودراو وأبو أحمد وكورسكو. - وقد تركزت مجموعات منهم في منطقة بربر وصحراء بيوضة ومنطقة بطن الحجر . - يتركزون بوجه عام في الشمال ولاسيما في بربر وما حولها وأغلبهم من المليكاب ، كما أنه استوطن دنقلة كثير منهم؛ حيث سكنوا الجبل الشرقي لكنهم عادوا إلى مصر حين وصل المماليك لهذه المنطقة .

المصدر : (الطيب ،٢٠٠١،صفحات مختلفة).

ثالثًا : أسباب الصراع الحالي الدائر في السودان

عانى السودان من الدمار بسبب الحروب على مدى عقود بما في ذلك الحروب الأهلية من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٧٢ ، ومن عام ١٩٨٣ إلى عام ٢٠٠٥ ، و حرب دارفور من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠ (Kohnert ,2023, p.2) وقد تطور الصراع الحالي في السودان بشكل تدريجي ليتوافق مع الطبيعة العضوية لمعظم الصراعات، ولقد كانت هشاشة الدولة في السودان سببًا ثابتًا في معظم

تحليلات الصراعات السياسية التي هيمنت على تاريخ السودان ما بعد الاستقلال عام ١٩٥٦م ، وتحت هذا السبب الرئيسي فإنه تندرج العديد من الأسباب التي أسهمت في تفاقم الحرب واستمرارها بالسودان والتي يعتبر من أهمها ما يلي :

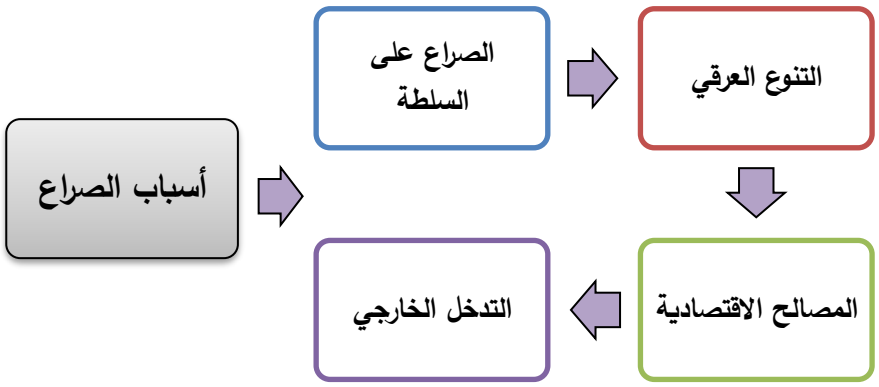

المصدر : الشكل من عمل الباحثة.

شكل (٧) أسباب الصراع في السودان

١- الصراع على السلطة :

بعد تنحية الرئيس السوداني السابق عمر البشير تنازع التياران المدني والعسكري في السودان على الحكم والسلطة واستطاع التيار العسكري أن يصل إلى السلطة ولو بصورة مؤقته إلى أن يتم ترتيب الأوضاع الداخلية ، ونقل الحكم إلى سلطة مدنية منتخبة، وما كادت تلك المرحلة تصل إلى نهايتها وتبدأ إجراءات استحقاقها ، حتى ظهر صراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وذلك في ٢٠٢١/١٠/٢٥م وكان سبب الخلاف حول خطة ضم قوات الدعم السريع التي يبلغ عددها ١٠٠ألف عنصر إلى الجيش ، وحول من سيقود القوة الجديدة بعد ذلك (خطاب ،٢٠٢٤، ص٢).

وكان من الواضح منذ ذلك التاريخ أنه هناك الكثير من المعطيات التي تلعب دورًا في الضغط على مركز الدولة بشكل كبير بما يرشحه للانهيار وتكرار نموذج الصومله الذي تحالفت فيه القبائل مع الحركات المسلحة لاحتلال الفراغ الناتج عن ضعف وانهيار السلطة المركزية (الطويل ،٢٠٢٢، ص٢) وقوات الدعم السريع هي قوة شبه عسكرية تطورت من ميليشيا إثنية ذات أغلبية عربية بارزة في مناطق دارفور وكردفان ، وقد كانت هذه القوات هي المجموعة العسكرية التي تخوض الحرب في دارفور تحت رعاية حكومة السودان تحت مسمى "ميليشيا الجنجويد" ، والجدير بالذكر أن هذه القوات نشأت بدعم مباشر من النظام السوداني السابق برئاسة البشير في أعقاب التمرد الذي اندلع في دارفور عام ٢٠٠٣ ، وقد نجحت هذه القوات إلى حد بعيد في مواجهة المتمردين في دارفور ، وفي عام

٢٠١٣ تحولت الجنجويد إلى قوات الدعم السريع، والتي تم الاعتراف بها رسميًا من قبل البشير، وأصبح لها موارد مالية مستقلة (محي الدين ،٢٠٢٤ ،ص٣٥٥).

٢- التنوع العرقي :

ترجع العديد من الصراعات في السودان إلى أنها تكون صراعات على أساس الهوية حول التكوينات العرقية والدينية ، والتي كانت حتى وقت ليس ببعيد سببًا مباشرًا في انفصال جنوب السودان في دولة مستقلة ؛ ويعود الصراع العرقي في السودان بشكل أساسي إلى عدم احتضان التنوع الكبير بين ١٩ مجموعة عرقية رئيسية وأكثر من ٥٩٧ مجموعة عرقية فرعية تتحدث أكثر من ١٠٠ لغة ، ويشكل المسلمون الناطقون باللغة العربية أكبر مجموعة عرقية واحدة تقدر بنحو ٧٠٪ من إجمالي السكان (Salama Hub,2023,p.5) وبالتالي فإن عدم الاستقرار في السودان يرجع إلى تعدد المجموعات العرقية مع الفشل في القدرة على دمج هذه المجموعات ؛بمعنى فشل السودان في إدارة تنوعه الثقافي (sudan conference 2023) كما أن السودان عالق في صراع دائم يتعلق بالهوية بين العروبة والأفريقية ، ولذلك يعتقد محللون دوليون مطلعون أن المعركة الحالية قد تتطور إلى صراع أكثر صعوبة بين ميليشيات متعددة على أساس العرق أو الهوية الإقليمية والدينية والتي يمكن أن تستمر لعقود من الزمن، وهذا بدوره سيؤثر على دول الجوار الجغرافي للسودان (Kohnert ,2023,p.8) وذلك بسبب هذا التنوع العرقي في ظل حالة التهميش السياسي والاقتصادي والتي سادت لعقود للعديد من المجموعات العرقية من قبل الحكومة المركزية في الخرطوم.

وبالنسبة للحرب الحالية الدائرة في السودان فإنه بدأ يظهر دور التباين العرقي ويتم توظيفه بشكل لافت ؛ فالمواجهات التي انطلقت في أبريل عام ٢٠٢٣م بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع بدأت من أحياء العاصمة الخرطوم ، لكن تعقدت هذه المواجهات بشكل كبير مما جعلها تمتد باتجاه مناطق أخرى مثل إقليم دارفور ، وهي بذلك بدأت تأخذ طابعًا إثنيًا؛ حيث المواجهة بين القبائل العربية وعرقية المساليت، والحقيقة أن هذا الصراع مستمر ومتجدد منذ عام ٢٠٠٣م، ولكن مع اشتعال الحرب الحالية في السودان أصبحت ولاية غرب دارفور من أكثر الأقاليم تأثرًا بالمعارك بين القوات المسلحة وميليشيا الدعم السريع، والتي سرعان ما انتقلت إلى المكون الاجتماعي لتصبح بين القبائل العربية والمساليت، خاصة في ظل غياب الحكومة المركزية المنشغلة بالحرب الدائرة بالخرطوم، وعدم وجود رادع قوي يمكنه الوقوف بين المجموعات المتقاتلة (اندبندنت عربية، ٢٠٢٣) وتتهم عرقية المساليت القبائل العربية بأنها منحازة ومتعاونة مع قوات الدعم السريع ، في حين تعتقد القبائل العربية أن الاستخبارات العسكرية التابعة للجيش السوداني ترسل السلاح إلى المساليت ، وقد لوح أحد زعماء المساليت "سعد عبدالرحمن بحر الدين" بالانفصال عن السودان ؛ حيث أصدر بيان أكد فيه أنهم

بصدد مراجعة اتفاقية "قلاني" التي انضمت من خلالها عرقية المساليت إلى السودان (تورشين، ٢٠٢٣، ص١١) وهو ما يلفت الانتباه إلى أن استمرار حالة الحرب وتوسعها في السودان قد يترتب عليها نتائج خطيرة تتعلق بتقسيم السودان، ولا يمكن في هذا المقام إلا استحضار نموذج جنوب السودان.

٣- المصالح الاقتصادية :

يتمتع السودان بإمكانيات كبيرة من خلال قاعدة موارده الزراعية ، والتي تشمل حوالي ١٨٣,٣مليون فدان من الأراضي الصالحة للزراعة ، بما يمثل نسبة ٣٩,٣٪ من مساحة البلاد، بالإضافة إلى ذلك يتمتع السودان بمصادر متنوعة للمياه، بالإضافة للمناطق المناخية المتنوعة (IFPRI ,2023) ؛ فالسودان لديه القدرة على أن يصبح واحدة من أغنى دول العالم وسلة غذاء لمنطقة الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم، لكنه يحتاج قبل ذلك إلى قدر كبير من الاستثمارات الموجهة لمشاريع التنمية (L.Berry & S.Geistfeld ,1983,p.1) وبالإضافة للموارد الزراعية الكبيرة فإن السودان يمتلك مورد آخر مهم وهو الذهب، ويمكن استيضاح أهمية الموارد الزراعية والذهب في اقتصاد السودان من خلال ملاحظة جدول (٦) وشكل (٨) الذي يعرض لنسبة مشاركة هذه الموارد في صادرات السودان .

فيلاحظ أن الذهب يسهم بما يقترب من ٤٢٪ من جملة الصادرات السودانية ، بينما تسهم المنتجات الزراعية بالنسبة الباقية ؛ فالسمسم يسهم بنحو ٢٢٪ والفول السوداني بنسبة ١٠٪ والقطن بنسبة ٥٪ والصمغ العربي بنسبة ٣٪ ، وذلك إلى جانب الحيوانات الحية التي تسهم بنسبة ١٠٪ من صادرات السودان ، وعلى ذلك يمكن القول أن نصف صادرات السودان تعتمد على موارد الذهب والنصف الآخر يعتمد على الموارد الزراعية والثروة الحيوانية .

وينظر في الغالب للصراع الذي نشب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على أنه صراع بين فصيلين يتنافسان فيه على حكم السودان ، ولكن ومع ذلك فإن الصراع تدفعه أيضًا حوافز اقتصادية وعوامل تجارية ؛ ففي السنوات الأخيرة اتسم المسار الانتقالي في السودان بمنافسة شرسة على الريع الاقتصادي بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع ، وعلى الرغم من أن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع قد وزعتا احتكار القطاعات وهيمنة السوق فيما بينهما ، إلا أنه كانت هناك منافسة متزايدة في بعض القطاعات الرئيسية مثل الذهب والثروة الحيوانية من بين قطاعات أخرى بما في ذلك الزراعة ، الأمر الذي يبين أن المنافسة على الريع الاقتصادي تهدف بشكل أساسي إلى تمويل السلطة السياسية .

جدول (٦) مساهمة المنتجات الزراعية والذهب في الصادرات السودانية

المنتج	القيمة بالألف دولار
قطن	١٦٧٩٨٧
صمغ عربي	١٠٤٣٠٨
سمسم	٧٨٨٧١٦
السكر	١٣٢٥
فول سوداني	٣٦٣٦٩١
أعلاف	١١٢.٥٥٤
ذرة	١١٩١٣
منتجات زراعية أخرى	١٥٤٧١٧
زيوت	٥٩٧٢٩
حيوانات حية	٣٦٦٥٠٤
لحوم	٦٥٧٩٣
جلود	٥٩٧٩
ذهب	١٤٨٠٤٢٢

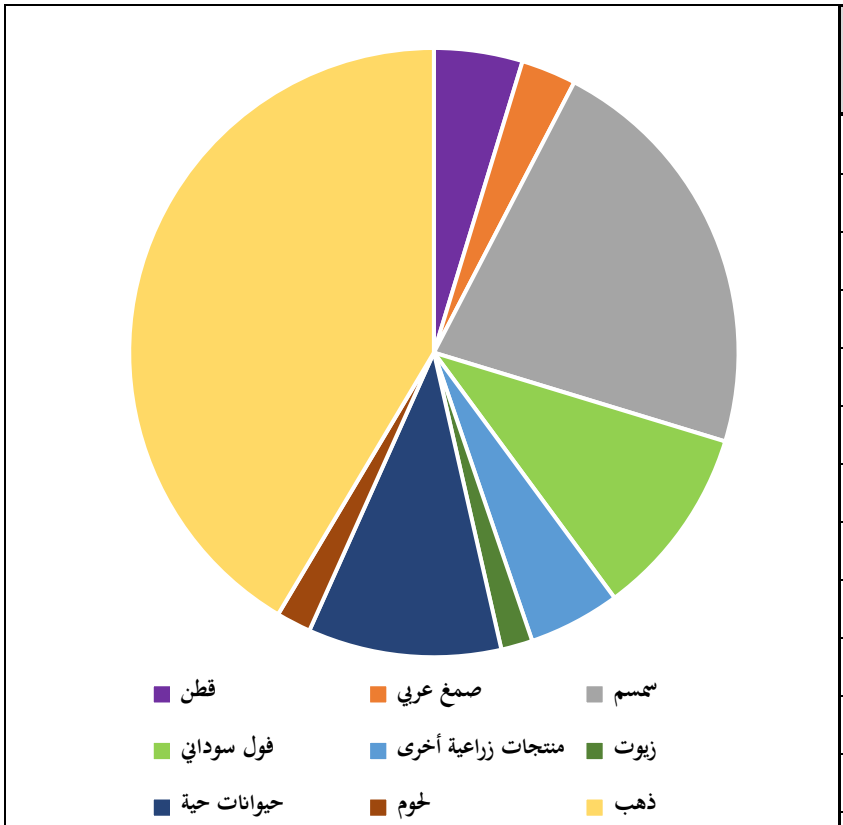

شكل (٨) نسبة مساهمة المنتجات الزراعية والحيوانية والذهب في الصادرات السودانية

المصدر : الجدول والشكل من عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات بنك السودان المركزي ٢٠٢٠م .

و يعتبر قطاع الثروة الحيوانية مثالًا على المنافسة الاقتصادية خلال السنوات السابقة؛ حيث استحوذت قوات الدعم السريع على نسبة ١٠٠٪ من بنك الثروة الحيوانية في عام ٢٠٢١م وسعت جاهدة لإنشاء نظام تصدير خارج منطقة المويلح في الخرطوم ، وفي السابق كانت صادرات الثروة الحيوانية تهيمن عليها منظومة الصناعات التابعة للقوات المسلحة السودانية، إلى جانب السعي للاستيلاء على الكيانات العامة المنتجة كشكل من أشكال التنافس على الموارد الاقتصادية ؛ ففي اعقاب اندلاع الصراع اتضح أن قوات الدعم السريع قد سيطرت على شركة الخرطوم لطباعة الأوراق النقدية والشركة السودانية للذهب ، وهناك مؤشر آخر على الدوافع الاقتصادية للصراع وهو التوسع الجغرافي للقتال بين الطرفين في مناطق الإنتاج الزراعي الرئيسية في دارفور وكردفان مما يظهر محاولة كل طرف منهما الحصول على حصة أكبر من الموارد الإنتاجية مثل الأراضي والمياه والثروة الحيوانية والنفط ؛ فالصراع الدائر وتوسعه في ٩ ولايات يشكل مخاوف جدية بشأن مستقبل الاقتصاد في جميع أنحاء السودان خاصة وأن الاقتصاد السوداني في مجمله يعتمد على الزراعة (ريسنيك وأخرون

،٢٠٢٣، ص٨) مما يهدد حقيقةً بحدوث انهيار اقتصادي لا مفر منه في السودان إذا ما استمر الصراع على هذا النحو المعقد الأمر الذي يهدد بشكل مباشر وحدة أراضي السودان .

٤- التدخل الخارجي :

لقد اجتذب موقع السودان الإستراتيجي وثرواته الزراعية العديد من الأطراف الفاعلة الإقليمية والعالمية على مدى أجيال ؛ فقد اتبع البريطانيون بالفعل أثناء احتلال السودان سياسة لإدارته كمنطقتين منفصلتين بشكل أساسي شمال السودان وجنوب السودان ، وذلك من أجل منع اندماج المجموعات العرقية، الأمر الذي ترك أثره وكان له تبعاته حتى انفصال الجنوب في عام ٢٠١١م ، والذي أصبح يسيطر على معظم مناطق إنتاج واحتياطي النفط والغاز ، أما بالنسبة للصراع الحالي فإنه اتخذ أبعادًا جيوسياسية كبيرة لأن العديد من القوى الإقليمية والعالمية قد تنافسوا من أجل مد النفوذ في السودان ؛ حيث رأى البعض في الفترة الانتقالية التي كان يمر بها السودان فرصة لذلك ، مما أسهم في تأجيج الصراع الحالي في السودان من قبل قوى خارج حدوده فيما يمكن أن يسمى الحرب بالوكالة (Kohnert,2023,p.5:8) ولقد استغلت بعض الدول تطلعات طرفي الصراع في السودان من أجل تحقيق مصالحها ، لا سيما فيما يتعلق بثروات السودان .

ويرى عدد من الباحثين أن العامل الخارجي كان من مسببات الحرب بالسودان ؛ حيث السياسات والضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على القوى المدنية في السودان من أجل توقيع اتفاق تقاسم السلطة عام ٢٠١٩م مما كان له أبلغ الأثر على تعقيد المشهد الداخلي في السودان ، وزاد من صعوبة تسليم السلطة للمدنيين ، ذلك إلى جانب السياسات التي انتهجتها كلًا من روسيا والإمارات في توفير الدعم المستمر لقائد قوات الدعم السريع، والتي ترتب عليها سعيه نحو توسيع نفوذه المالي من خلال السيطرة على مورد الذهب، والذي كان له دورًا محوريًا في تعميق علاقاته مع الإمارات التي قامت بشراء إنتاج السودان من الذهب بالكامل خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢م ، وقد استفادت قوات الدعم السريع من عوائد الذهب بشكل كبير ، إلى جانب صلات الدعم السريع مع قوات فاجنر الروسية، والتي ساعدت في عمليات تهريب الذهب وتقديم خدمات التدريب والتسليح للدعم السريع (محي الدين، ٢٠٢٤، صص٣٧٣-٣٧٤) .

وبذلك يمكن القول أنه يتفاوت التفاعل الإقليمي والدولي مع حرب السودان بين محاولات لوقف القتال ومنع لانتشار الفوضى عبر الحدود وصولًا إلى الدعم السياسي والدعم العسكري غير المعلن لأحد أطراف الصراع ، وتعد الإمارات أحد أبرز الأطراف الإقليمية المتدخلة في السودان؛ فهي ترتبط بعلاقات وثيقة مع ميليشيا الدعم السريع التي توظف جزءً منها في حرب اليمن ، وللإمارات مصالح متنوعة في السودان بما في ذلك اهتمامها بمناجم الذهب ، وإنشاء ميناء أبو عمامة على

ساحل البحر الأحمر لتوطيد سيطرتها على موانئ المنطقة الممتدة من القرن الأفريقي إلى البحر الأحمر ، ورغم أن الحكومة السودانية لم تذكر روسيا أو الإمارات صراحة إلا أنها اتهمت دولًا أجنبية بمساندة قوات الدعم السريع ، وقد كانت القوات المسلحة السودانية قد وجدت أسلحة عسكرية إماراتية في حوزة تلك القوات عندما استولت على بعض معسكراتها ، وقد ذكر موقع "جرجون Gerjon" لرصد حركة الطيران أنه توجد رحلات طائرات من الإمارات عبر عنتبي في أوغندا إلى أفريقيا الوسطى وتشاد، وقد بلغت في الفترة من ١٦مايو إلى ٣٠يونيو ٢٠٢٣م نحو (٢٨٠) رحلة ، وأن حركة الطيران هذه قد وصلت ذروتها إلى (٤) رحلات يوميًا ، مما قد يشير إلى تزويد الإمارات للدعم السريع بعتاد عسكري عبر مجموعة فاجنر(الروسية) الموجودة في أفريقيا الوسطى (المركز العربي للأبحاث، ٢٠٢٣، ص٢).

وقد عملت روسيا على التقارب مع نظام عمر البشير في السودان منذ عام ٢٠١٧م بهدف تأسيس مركز دعم لوجيستي للأسطول البحري الروسي في البحر الأحمر ، وكذلك حرصت روسيا على تدعيم صلاتها مع السلطات التي جاءت عقب الإطاحة بنظام عمر البشير عن طريق عقد اتفاقيات عسكرية تتضمن السماح ببناء روسيا لقواعد عسكرية مقابل تزويد السودان بالسلاح ، وفي عام ٢٠٢٢م استضافت روسيا قائد قوات الدعم السريع والذي أبدى موافقته على إقامة قاعدة عسكرية روسية في السودان(تورشين، ٢٠٢٣، ص١١)، وبعد ظهور النزاع في السودان بدى أن روسيا طرفًا خارجيًا فاعلًا في الصراع، ويتضح هذا الأمر من خلال تصريح وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" أن بلاده تجيز تدخل مجموعة "فاجنر" العسكرية الروسية في النزاع الدائر حاليًا في السودان (جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٢٣) حيث أن مجموعة فاجنر مثلت رمزًا للتمدد العسكري الروسي الخارجي، وذلك قبل تمردها على وزارة الدفاع الروسية .

ومن المتوقع أنه إذا استمر الصراع في السودان فإنه سيجذب إليه العديد من الأطراف الفاعلة إقليميًا ودوليًا، وكلًا منها يرمي إلى تحقيق مصالحه سواء بالدعم المباشر لأحد طرفي الصراع أو الدعم غير المباشر ، فالولايات المتحدة لن تسمح بتمدد النفوذ العسكري الروسي في السودان ، كما أنه يوجد العديد من المصالح المتضاربة للقوى الإقليمية المتنافسة في منطقة القرن الأفريقي من خارج دولها مثل تركيا وإسرائيل والإمارات والسعودية، وكل منها سيحاول الحفاظ على مصالحه في السودان سواء المتعلقة بالموانئ والقواعد العسكرية في البحر الأحمر أو المتعلقة بالأمن الغذائي والاستثمار الزراعي .

رابعًا : تداعيات الصراع في السودان على مصر

١- تداعيات على الأمن المائي

تمتد مصر تقريبًا فوق نحو ١٠ درجات عرضية؛ إذ تبدأ من الجنوب عند دائرة عرض ٢٢° شمالًا وتنتهي بالشمال عند دائرة عرض ٣٢° شمالًا عند بلوغها مياه البحر المتوسط ، ويمر بها مدار السرطان قرب مدينة أسوان في جنوب البلاد ، كما أن ربع الأراضي المصرية تقريبًا يقع إلى الجنوب من مدار السرطان ، ومعنى هذا من الناحية المناخية أن مصر تقع في الإقليم الصحراوي الجاف باستثناء الشريط الساحلي الضيق على البحر المتوسط ، وكان من الطبيعي أن تسود ظروف الجفاف معظم الأراضي المصرية ؛فالصحراء تمثل نحو ٩٦,٥٪ من مساحة البلاد بينما يقتصر المعمور على ٣,٥٪ من مساحة البلاد ، وهذا المعمور يمتد في وادي النيل فيما بين الصحراوين الشرقية والغربية وفي هذه الصورة لموقع الوادي اختصارًا لمجمل ظروف موقع البلاد (محمد ،١٩٩٨، ص١١٥) وبوجه عام فإن نهر النيل يجري في جزء كبير من حوضه الأدنى في أقاليم صحراوية جافة لا يصيبها كميات من المطر يمكن أن يعتمد عليها في الزراعة ، ونظرًا لذلك فإنه تتفاوت أهمية النهر بالنسبة لسكانه بحسب القرب أو البعد عن المنابع.

فيوجد تنوع للأنظمة الجغرافية والبيئية في حوض النيل، فهناك بلدان تقع معظم مساحتها داخل حوض النيل مثل روندا والسودان و أوغندا وإثيوبيا ، وبالنسبة لمعظم البلدان الأخرى لا يشكل حوض النهر سوى جزء صغير جدًا من أراضيها ، كما أنه هناك دول تنبع منها مياه النيل في حين أن معظم الموارد المائية في السودان ومصر تنبع من خارج حدودهما (Tadesse , 2008 ,p.2) وتغطي مصر مناطق قاحلة للغاية تقع بين الصحراء الكبرى والصحاري العربية وتعتمد بشكل كبير على نهر النيل؛ حيث لا يوجد في البلاد أي موارد أخرى للمياه العذبة (على نطاق محدود للغاية)، وتزداد احتياجات مصر من المياه العذبة بمرور الوقت نتيجة الزيادة السكانية (Abdel Moniem ,2009 ,p.85).

يتضح من جدول(٧) أن مصر أكثر دول حوض النيل اعتمادًا عليه ؛حيث تصل نسبة اعتمادها على النهر إلى ٩٦,٤٪ من جملة احتياجاتها المائية ، يليها روندا بنسبة ١٥,٤٪ ، ثم السودان بنسبة ١١,٩٪ من احتياجاته المائية ، أما بقية دول الحوض فإن اعتمادها على النهر في تلبية احتياجاتها المائية يكاد يكون معدوم أو بنسب ضئيلة للغاية لا تذكر ، وذلك يرجع إلى امتلاكها موارد أخرى للمياه تتمثل بشكل أساسي في الأمطار الغزيرة باعتبارها دول منابع ، أما بالنسبة لمصر فأراضيها أراضي جافة لا يكاد يسقط فيها مطر يذكر، لذلك كانت حاجتها ماسة ومصيرية لمياه نهر النيل ، ومن منطلق وضع المياه وأهمية نهر النيل لكل من مصر والسودان ؛ فإنه من الضروري تنسيق الجهود بين مصر والسودان للحفاظ على أمنهما القومي ؛حيث أن استمرار الصراع في السودان

سيترتب عليه بالضرورة مخاطر كبيرة تضر بالمصالح المائية ليس للسودان وحده بل لمصر أيضًا أكثر دول حوض النيل اعتمادًا على مياهه .

جدول (٧) درجة اعتماد دول حوض النيل على النهر كمورد مائي

الدولة	المياه (مليار متر مكعب)	نسبة الاعتماد على نهر النيل(%)
بوروندي	٣٣,٩	٢,٨
الكونغو	٣٦١٨,٢	٠,٠٨
مصر	٥٥,٥	٩٦,٤
إريتريا	٤٥,١٥	–
إثيوبيا	٩٣٦	٢
كينيا	٤٠١,٩١	٦,٦
روندا	٣١,٩٣	١٥,٤
السودان	١٠٤٣,٦٧	١١,٩
تنزانيا	١٠١٢,١٩	١,٣
أوغندا	٢٨٤,٥	٠,٠٨

المصدر : البحيري ،٢٠١٦، ص٥٣.

ويمر نهر النيل بالسودان من الجنوب إلى الشمال و يتكون نظام النيل داخل السودان من :

- النيل الأزرق والعطبرة ينبعان من المرتفعات الإثيوبية.
- النيل الأبيض ينبع من هضبة البحيرات الكبرى.
- جزء صغير من بحر الغزال (FAo ,2015).
- يلتقي النيل الأزرق بالنيل الأبيض شمال العاصمة الخرطوم (Higher council for environment ,2016, p.3)

ونظرًا لأهمية موقع السودان في إقليم حوض النيل بالنسبة لمصر ، فإن مصر مارست لذلك أنواعًا مختلفة من السلطة لتأمين حقوقها المائية ، وضمان التزام السودان باتفاقيتي المياه لعامي ١٩٢٩ و١٩٥٩م التي تحصل مصر بمقتضاها على (٥٥,٥) مليار متر مكعب سنويًا و يحصل السودان على (١٨,٥) مليار متر مكعب سنويًا ، وذلك على اعتبار أن الإيراد الكلي للنهر (٨٤) مليار متر مكعب يضيع منها (١٠) مليار متر مكعب بالتبخر والتسرب أثناء الجريان من الجنوب نحو الشمال ، إلي جانب ذلك سعت مصر وتعاونت مع السودان في إنشاء مشروعات تخزين وإدارة المياه كما يوضحها جدول (٨) وفي هذا السياق كانت مصر تراقب عن كثب السودان الذي كان

بسبب أراضيه الزراعية الشاسعة يمتلك التأثير على تدفق مياه النيل إلى مصر، وقد وضحت هذه السياسة وتمثلت في إبرام مصر اتفاقيات مياه ثنائية مع السودان وليس مع إثيوبيا التي يقع بها منبع النيل الأزرق أهم منابع نهر النيل على الإطلاق .

جدول (٨) أهم مشروعات إدارة المياه بين مصر والسودان

المشروع		الوصف
تم تنفيذها	خزان سنار	تم إنشاء الخزان عام ١٩٢٥م على النيل الأزرق بالقرب من سنار وعلى بعد ٣٩٠كم من الخرطوم والغرض منه ري أرض الجزيرة بالسودان .
	خزان جبل الأولياء	تم إنشاؤه في عام ١٩٣٧م على النيل الأبيض جنوبي الخرطوم بمسافة ٤٠كم وفائدته حجز المياه في النيل الأبيض والانتفاع بها بعد الفيضان لصالح مصر والسودان .
	السد العالي	يقع السد داخل الأراضي المصرية عند الكيلو ٦,٥ جنوب أسوان لكن تم تنفيذ المشروع بعد عقد اتفاقية مع السودان لأن الخزان الذي يتضمنه المشروع سيؤدي لإغراق بعض الأراضي السودانية ، وقد تحملت مصر التكلفة المالية للمشروع والتعويضات التي دفعت لأهل النوبة السودانية رغم أن الفائدة المائية للمشروع تعود على مصر والسودان .
مقترحة	قناة بور أو قناة السدود	أُقترح إنشاء قناة من بور على بحر الجبل إلى مصب السوباط حيث أن السدود النباتية الموجودة بكثرة في حوض بحر الجبل تتسبب في ضياع أكثر المياه القادمة من المنابع الإستوائية .
	خزان بحيرة تسانا/ تانا	فائدته تنظيم صرف النيل الأزرق.
	خزان بحيرة ألبرت	لتنظيم صرف المياه من بحيرة ألبرت.
	خزان بحيرة فكتوريا	أُقترح بناء سد على شلال ريبون لتخزين المياه في بحيرة فكتوريا للانتفاع بها في وقت الحاجة .

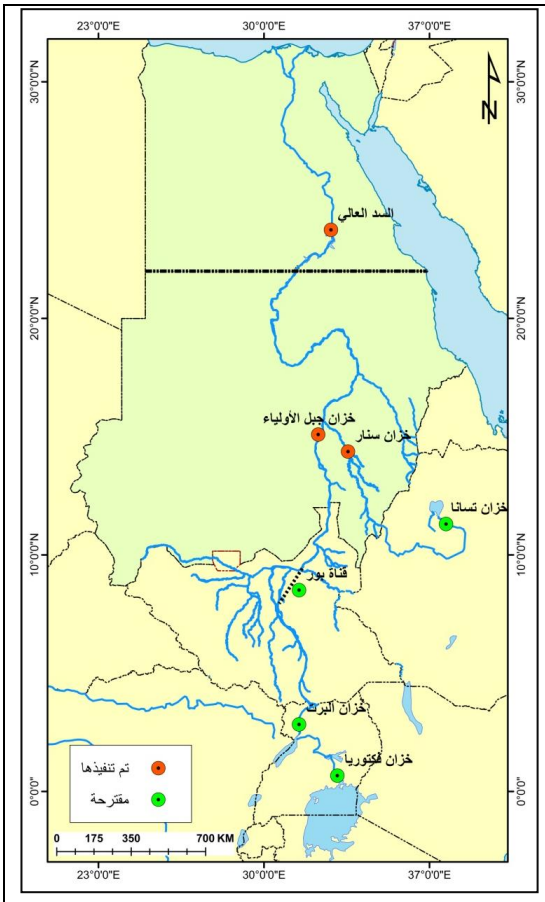

المصدر: الخريطة من عمل الباحثة اعتمادًا على خريطة مشروعات الري على النيل الواردة بالمرجع (رزق،١٩٣٤، ص١٠٨) .

خريطة (٥) مشروعات إدارة المياه بين مصر والسودان

المصدر : الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا على المرجعين (رزق ، ١٩٣٤) – (النجار ، ٢٠١٠) .

وبالرغم من اعتماد مصر على مياه النيل بهذا الشكل الكبير إلا أنه أبدت بعض دول الحوض رغبتها في استغلال مياه النهر سواء في الزراعة أو في توليد الكهرباء مما قد يؤثر على كميات مياه النيل التي تتمسك بها مصر والسودان (البحيري ،٢٠١٦، ص٥٤) ويأتي في هذا الصدد مشروع سد النهضة الإثيوبي الذي يقع في نهاية النيل الأزرق في منطقة بني شنقول جوموز على بعد٢٠-٣٠كم من الحدود السودانية ، وعلى ارتفاع نحو ٥٠٠-٦٠٠متر فوق سطح البحر، ويصل متوسط الأمطار في منطقة السد إلى نحو ٨٠٠ ملم سنويًا(عليان ،٢٠١٤،ص١٣٥) وقد ظهر هذا المشروع في وقت سابق؛ حيث اتخذ السد مسميات مختلفة منها السد الحدودي ومشروع أكس ، وسد الألفية الإثيوبي العظيم ، وأخيرًا سد النهضة الإثيوبي العظيم .

المصدر : الخريطة من عمل الباحثة باستخدام برنامج Arc gis 10.3.

مصدر صورة السد DPA photo by Yirga Mengisttu Via AP image, 20 July 2020

خريطة (٦) موقع سد النهضة الإثيوبي

ويلاحظ أنه في كل مرة يغير فيها الاسم يكون أقوى من الناحية الشعبية وذو دلالة ومغزي سياسي ، وكذلك يصاحبه زيادة مضطردة في المواصفات الفنية للسد مثل سعة التخزين التي تغيرت من ١١,١ بليون م٣ في الدراسة الأمريكية (السد الحدودي الذي اقترحته البعثة الأمريكية في الفترة ١٩٥٨-١٩٦٤) إلى ٦٢ بليون متر٣ طبقًا لتصريحات وزير المياه والطاقة الإثيوبي ، ثم ازدادت إلى ٦٧ بليون متر٣ في تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي، ثم إلى ٧٠ بليون متر٣ ، وأخيرًا إلى ٧٤ بليون متر٣ في ٢٠١٢ (شراقي ،٢٠١٨،ص٦) وتعتبر إثيوبيا الأولي في ترتيب دول المنابع مائيًا ؛ حيث تساهم المنابع الإثيوبية بنحو ٨٦٪ من إيراد النيل سنويًا ، وبذلك تمثل المنابع الإثيوبية المصدر الرئيسي لمياه النهر ، ونظرًا لهذه الأهمية فقد أرسلت الولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٥٨ – ١٩٦٤ بعثة لدراسة مشروعات السدود التي يمكن إقامتها على تلك المنابع خاصة النيل الأزرق أهم روافد نهر النيل على الإطلاق للسيطرة عليه ، وذلك نكاية بمصر التي رفضت إبان ثورة ١٩٥٢ الانضواء تحت منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط بقيادة الولايات المتحدة أو الاعتراف بإسرائيل ، وكذلك بسبب لجوء مصر للسوفييت لتمويل مشروع السد العالي عقب سحب الولايات المتحدة وبريطانيا موافقتهم على تمويله (البحيري ،٢٠١٦، ص٥١٦) .

والجدير بالذكر أن المخاطر المرتبطة بالسد لا تتعلق فقط بالتأثير على الحصص المائية لدولتي المصب ، إنما تتعلق أيضًا بالطبيعة الجغرافية والجيولوجية لمنطقة السد ؛فالمنطقة يغلب عليها الصخور المتحولة التي تعود لحقبة ما قبل الكمبري ، والتي تشبه في تكوينها جبال البحر الأحمر والغنية ببعض المعادن مثل الحديد والذهب والبلاتين والنحاس ، وتتميز التضاريس بالصعوبة ؛ حيث الجبال المرتفعة والأودية الضيقة والعميقة مما يؤثر على نقل المياه من مكان إلى آخر في حال تخزينها ، إلى جانب ذلك تنتشر الصخور البركانية البازلتية وهي صخور سهلة التعرية بواسطة الأمطار الغزيرة ، لذلك فهي ضعيفة هندسيًا لتتحمل إقامة سدود عملاقة ، كما أن هذه الصخور تؤثر على نوعية المياه خاصة في بحيرات الأخدود ؛ حيث تزيد من ملوحتها (عليان ، ٢٠١٤، ص١٣٧) وبناءً على ذلك تتمثل أهم السلبيات المتعلقة بالجوانب الجغرافية والجيولوجية في أنه قد يتعرض السد للانهيار نتيجة العوامل الجيولوجية الأمر الذي يهدد القرى والمدن السودانية خاصة الخرطوم التي قد تجرفها المياه بطريقة تشبه السونامي ، إلى جانب قصر عمر السد و الذي قد يتراوح بين ٥٠-٧٠ سنة ، وذلك نتيجة الإطماء الشديد وما يتبع ذلك من مشاكل في عمل توربينات توليد الكهرباء ، مما يدفع إثيوبيا إلى إنشاء سدود أخرى لإطالة عمر سد النهضة، لأن السدود الأخرى ستحجز جزء من الطمي (شراقي ،٢٠١٨، ص٩) .

وعلى الرغم من المخاطر التي تنضوي على المشروعات أحادية الجانب والغير قائمة على أساس من التعاون والدراسات المشتركة ،إلا أنه لا يمكن إنكار أن دول حوض النيل تتعرض للعديد من أنواع الضغوط الداخلية والتدخلات الخارجية التي تؤثر علي العلاقات بين دول حوض النهر ، فمن المعروف أن أغلب دول حوض النهر تعاني من عدم الاستقرار ، وأن أنظمتها السياسية والاقتصادية أنظمة هشة قابلة للاختراق الخارجي ؛ حيث الفقر الشديد والصراعات القبلية ومشاكل الانفجار السكاني والجوع والمرض ، وعلى ذلك فإن الصراع في منطقة حوض نهر النيل باطنه سياسي وظاهره مياه ؛ حيث أن ورقة المياه ورقة ضغط رابحة من أوراق التعامل السياسي ، ومن المعروف أن التدخلات الخارجية يمكن أن تكون تدخلات محفزة للصراع أو تدخلات محفزة للتعاون (دياب ، ٢٠١٢ ، ص١٤٢) وبالرغم من الرابط المائي بين دول حوض النيل بحكم حوض التصريف الذي يمثل وحدة هيدرولوجية واحدة تحتم علي دول الحوض التعاون والتكامل تحقيقًا لأقصي استفادة ، إلا أن مواقف تلك الدول متناقضة تناقضًا تاريخيًا يعكس أوضعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والطبيعية (أحمد ، ٢٠١١، ص١٦٢) .

وبناءً على ذلك فإن الصراعات والاضطرابات بالسودان تشكل قلقًا أمنيًا مصريًا ، وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر ، ففي السابق شكل انفصال جنوب السودان مسار قلق أمني لمصر لعدة أسباب أبرزها أن هذه الدولة الجديدة ستطالب بحصتها من مياه النيل التي كانت تحصل عليها مصر والسودان وفقًا لاتفاقية ١٩٥٩م ، ولكن السبب الأكثر خطورة هو التغلغل الإسرائيلي في منطقة أعالي النيل من خلال نسج شبكة علاقات واسعة مع دول المنطقة وتقديم الاغراءات لجنوب السودان والدعم والمساعدة في بناء السدود الضخمة على مجاري نهر النيل، وتحضيرًا لذلك قامت إسرائيل بإنشاء أكبر سفارة لها في الشرق الأوسط وأفريقيا في مدينة جوبا (صلاط،٢٠١٨، ص٢٦) لذلك يشكل الصراع الحالي في السودان مصدر قلق أمني خطير.

وتتعلق اهتمامات مصر الرئيسية بنهر النيل ، وما يرتبط بذلك من العلاقات الخارجية للسودان ، وتأثيرها على موقف السودان من سد النهضة الإثيوبي الكبير الذي تعتبره مصر تهديدًا وجوديًا ، لذلك تتأثر مصر بشدة بعلاقة السودان بالجهات الدولية والإقليمية خاصة إثيوبيا ، والجدير بالذكر أنه بعد الإطاحة بحزب المؤتمر الوطني والصعود السياسي للقوات المسلحة السودانية زاد الدعم السوداني لموقف مصر بشأن سد النهضة(Rift valley institute,2023,p6) ؛ حيث تحظى مصر بعلاقات قوية مع القوات المسلحة السودانية منذ انتفاضة ديسمبر ٢٠١٨م، وقد نظمت العديد من المناورات العسكرية المشتركة ، أبرزها مناورات "نسور النيل" التي كانت تدار من قاعدة مروي الجوية في شمال السودان (المركز العربي للأبحاث، ٢٠٢٣، ص٣).

ولكن اندلاع الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع يعرض مصالح مصر للخطر، كما أنه يزيد من صعوبة استئناف المفاوضات مع إثيوبيا بشأن القضايا الفنية الخاصة بسد النهضة، ولا سيما مع اقتراب الملء الرابع ، والذي من المتوقع أن يكون الأكبر من حيث كمية المياه التي تنوي إثيوبيا احتجازها ، الأمر الذي يلقي بأعباء إضافية على مصر في إدارة ملف سد النهضة ؛ حيث أن أية احتجاجات أو تحفظات سودانية على قرار السلطات الإثيوبية ستكون شبه معدومة في ظل حالة الحرب (اندبندنت عربية، ٢٠٢٣، ص٤).

وفي هذا الإطار تم تحديد مصر لوقت طويل بأنها القوة المهيمنة في حوض النيل بامتلاكها ما يكفي من القوة المادية والفكرية والتفاوضية والقوة العسكرية إلى جانب العلاقات الخارجية الجيدة مع القوى العالمية الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، وعلى النقيض من ذلك لم تتمكن إثيوبيا لوقت طويل من توظيف قوتها الجغرافية كدولة منابع ، بسبب الانقسامات الداخلية التي صرفت انتباهها عن أي أنشطة تتعلق بمياه النهر .

ولكن تغيرت السياسة المائية في حوض النيل منذ التسعينيات بأن أصبح هناك توازن في القوة بين مصر وإثيوبيا؛ حيث أدت المشاريع التعاونية إلى زيادة القدرات التفاوضية لإثيوبيا بشكل ملحوظ، وبدأت إثيوبيا ودول المنابع بامتلاك القدرات البشرية والمؤسسية لإدارة المعلومات والبيانات والاتصالات المتعلقة بشئون النيل ووضع جداول الأعمال وتخطيط السياسات ،إلى جانب بناء التحالفات لتدعيم موقفها التفاوضي ، أما بالنسبة للقوة الاقتصادية فإن مشاركة قوى عالمية في تمويل سد النهضة مثل الصين كان له تأثير في موازنة تباين القوة بين مصر وإثيوبيا ، والأهم من ذلك هو أن خطط التنمية في إثيوبيا تلعب دورًا حاسمًا في توسيع القوة الاقتصادية للبلاد ، فقد وقعت إثيوبيا بالفعل اتفاقيات لتجارة الطاقة مع جيبوتي وكينيا والسودان ، وإذا ما نجحت فإنه يمكن لإثيوبيا أن توسع نفوذها في حوض النيل من خلال تداول الطاقة الكهرومائية الرخيصة نسبيًا مقابل المواءمة السياسية (Bhuiyan,2018,p.13) بشأن المواقف والاتفاقيات في حوض النيل ، وخاصة ما يتعلق منها بسد النهضة ،وفي هذا المقام يمكن القول أن نتائج هذا الصراع مستقبلًا سترسم طبيعة علاقات السودان ، وهو أمر تعني به مصر بالضرورة للحفاظ على أمنها المائي .

٢- التداعيات الاقتصادية المترتبة على الصراع

الحقيقة أن هذه التداعيات قد بدأت منذ زمن ليس ببعيد ؛ فهي بدأت بعد انفصال الجنوب عن السودان؛ حيث فقدت مصر السوق الأفريقية بسبب استخدام الولايات المتحدة لدولة جنوب السودان كأرض صالحة لترويج منتجاتها لمواجهة المد الاقتصادي الصيني في أفريقيا ، وبالتالي سيتم اغراق السوق الأفريقية بالمنتجات الصينية واليابانية القادمة من آسيا بالإضافة إلى البضائع الإسرائيلية

والأمريكية المصنعة في دولة جنوب السودان ، الأمر الذي يعني خسائر تجارية للجانب المصري ، كما أدى انفصال الجنوب إلى إحداث ضعف بالعلاقات التجارية بين مصر والسودان ؛ فقد أثرت الإجراءات الجمركية على التبادل التجاري؛ فأصبحت الجمارك بدولتي السودان لا تعترف بالفواتير الصادرة من مصر ، فدولتا السودان ترفض منح بعض الصادرات المصرية إعفاء جمركي بحجة التشكيك في شهادة المنشأ ، وبسبب ذلك امتنع رجال الأعمال عن التصدير لدولتي السودان (سالم ، ٢٠٢٢،ص٦٠) وذلك على الرغم من وجود اتفاقية الكوميسا، لكن تكمن المشكلة في عدم تطبيق الاتفاقية بشكل كامل .

ويلاحظ المتتبع للعلاقات المصرية السودانية أنه في الفترة السابقة للحرب سعت كلًا من مصر والسودان إلى تفعيل التعاون والشراكة الإستراتيجية الكاملة بينهما في المجالات الزراعية والصناعية والغذائية والإنتاج الحيواني والتعليم وإدارة الموارد المائية وربط الدولتين بحركة تجارة بينية وتطوير تجارة الحدود والاستثمارات المشتركة بينهما ، وذلك في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي المدروس بينهما ، والذي اعتبر من أهم أولويات المرحلة للعلاقات الثنائية بين الدولتين ، وفي سبيل تحقيق ذلك قررت الدولتان مضاعفة رأس مال الشركة المصرية السودانية للتكامل الزراعي المملوكة للدولتين بمساهمة من القطاع الخاص، وتم بعد ذلك في اجتماعات اللجنة العليا المصرية السودانية التوقيع على عدة اتفاقيات شملت الإعداد لمشروعات مشتركة في مجال الأمن الغذائي ، وتشجيع الاستثمارات الثنائية ، ومن ذلك وفقًا لما شملته الاتفاقيات التفاوض مع الجانب السوداني لاستكمال مشروع الشراكة المصرية السودانية للتكامل الزراعي بالنيل الأزرق لزراعة (١٦٠) ألف فدان بدلًا من (٦٠) ألف فدان تتم زراعتها بالفعل بمحاصيل (القطن – الذرة – السمسم – عباد الشمس) ويستهدف منها سد حاجة السوق المحلية المصرية (خليل ، ٢٠١٨، ص٢٤).

وبناءً على ما سبق فإنه ما من شك في أن الصراع الحالي الدائر في السودان يؤثر على المصالح الاقتصادية لمصر وخاصة استيراد المنتجات الزراعية ، وكذلك الوصول للسودان باعتبارها سوقًا للصادرات المصرية ، وذلك بسبب الصدمات الناتجة عن الحرب ، والتي تؤثر بشكل كبير على الإنتاج في السودان خاصة الإنتاج الزراعي ، وتؤثر على البنى التحتية والخدمات اللوجستية ، ويؤدي ذلك بشكل مباشر للتأثير على الصادرات والواردات.

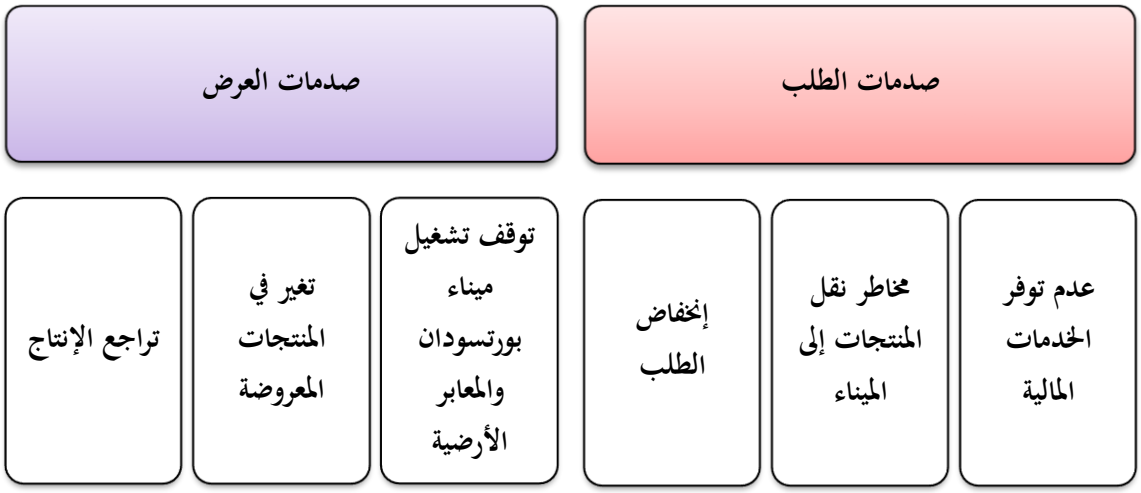

المصدر :الشكل من عمل الباحثة .

شكل (٩) صدمات العرض والطلب الناتجة عن الصراع في السودان

تأثرت كلًا من الصادرات والواردات السودانية بالحرب ، فقد انخفضت واردات السودان خلال الشهرين الأول والثاني من الحرب بشكل ملحوظ خاصة الواردات القادمة عبر ميناء بورتسودان ، وأصبح الاعتماد على الطرق البرية للاستيراد من الدول المجاورة خاصة مصر وإثيوبيا ، أما الصادرات فقد تأثرت في البداية نتيجة صعوبة النقل من مناطق الصراع وصعوبة التصدير من ميناء بورتسودان ، وتم التصدير عبر الحدود البرية خاصة لمصر، لكن بعد ذلك تراجعت الصادرات بشكل كبير نتيجة تعطل الإنتاج (Siddig.etal,2023,p.12) لذلك فإن الصادرات والواردات السودانية تواجه تحديات كبيرة تتعلق بصعوبة الإنتاج و بعدم توفر النقل الأمن من مناطق الإنتاج إلى مواقع التصدير البرية والبحرية وذلك بالنسبة للصادرات ، أو من مواقع استقبال البضائع البرية والبحرية إلى داخل البلاد بالنسبة للواردات في ظل توسع رقعة الصراع .

وقد أدى الصراع في السودان إلى نقص الإمدادات في مصر مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، ووفقًا للحكومة المصرية فإن الوضع سيؤثر على إمدادات لحوم البقر وسيدفع الأسعار إلى الارتفاع خاصة وأن مصر تعتبر مستوردًا للحوم الحمراء والحيوانات الحية من السودان بشكل خاص لتعويض النقص في الإنتاج كما موضح بجدول (٩) ، ولذلك تبحث مصر عن موردين إضافيين للماشية مثل الصومال وتشاد ، وقد أعاق عدم الاستقرار في السودان التدفقات الاقتصادية داخل وخارج شرق أفريقيا ؛ حيث أن الإجراءات المصرفية والجمركية مركزية في الخرطوم ، فالسودان مصدرًا رئيسيًا للمنتجات الزراعية والثروة الحيوانية ، فضلًا عن كونه مركزًا لوجستيًا في أفريقيا (Mello & Omar ,2023 ,p.2) .

جدول (٩) نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء في مصر عام ٢٠٢١م

الإنتاج (بالألف طن)	٥٥٤
الواردات (بالألف طن)	٤٢٥
الاستهلاك (بالألف طن)	٩٧٨
نسبة الاكتفاء الذاتي	٥٦,٦٪

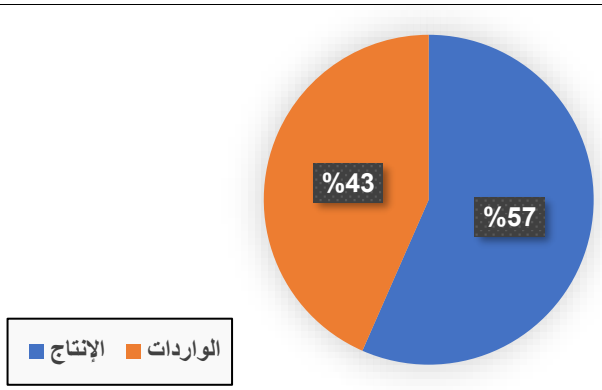

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، أبريل ٢٠٢٣م .

الشكل (١٠) نسب مساهمة كلًا من الإنتاج المحلى والواردات في استهلاك اللحوم الحمراء عام ٢٠٢١م

ومن المتوقع أن تتعرض أسعار المواد الغذائية في مصر إلى ضربة نتيجة أزمة السودان ؛ حيث أن هذه الأزمة تؤدي إلى نقص في الإمدادات ، والجدير بالذكر أنه في عام ٢٠٢٢م استوردت مصر من السودان ١١٠ألف رأس من الماشية و١٠ألاف طن من لحوم الأبقار ، وتحاول مصر شراء الماشية من الصومال وتشاد للتعويض ، كما أن تجارة مصر مع السودان مثلت نسبة ١٣٪ من جملة تجارة مصر مع أفريقيا في عام ٢٠٢٢م ، ومن المتوقع أن تضع الأزمة المتعلقة بتراجع إمدادات اللحوم من السودان المزيد من الضغوط على أسعار اللحوم للمستهلكين في مصر ؛ حيث يتراوح سعر كيلو لحم البقر في الوقت الحالي من ٣٥٠ – ٤٠٠جنيهًا مصريًا (١٢ – ١٣دولار) مقارنة ب ١٥٠– ٢٠٠ جنيهًا مصريًا (٥– ٧ دولار) قبل عام (Mello & Omar ,2023 ,p.2) ، ولا يتوقف الأمر على حجم التجارة البينية لمصر والسودان ، إنما يتعلق كذلك بكون السودان نقطة عبور رئيسية في شرق أفريقيا الأمر الذي قد يعطل تجارة الدول الأفريقية عبرها.

٣– تداعيات تتعلق بأزمة اللاجئين

يستضيف السودان ودول جواره بالفعل أعداد كبيرة من اللاجئين و النازحين داخليًا قبل هذه الأزمة الجديدة ، ويعاني السودان من نزوح طويل الأمد للمدنيين من عام ٢٠٠٣م عندما بدأت أزمة دارفور، واعتبارًا من أغسطس ٢٠٢٢م فإنه كان هناك أكثر من ٣,٧ مليون نازحًا داخليًا في جميع أنحاء السودان منهم حوالي ٢,٢ مليون نازح بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١١م ، وقبل الحرب أستضاف السودان أكثر من مليون لاجئ ، وشمل ذلك بنسبة كبيرة اللاجئون من جنوب السودان و إثيوبيا وإريتريا ، وكان يعيش حوالي نصف عدد اللاجئين في السودان في ولايتي الخرطوم والنيل الأبيض ، بينما يعيش حوالي ٤٠٪ منهم في المناطق الحدودية داخل مخيمات النزوح (Gerberon ,2024 ,p.4) وبالتالي فإن الصراع الحالي تسبب في تحطيم واحدة من أكبر مجتمعات النازحين داخليًا واللاجئين والمهاجرين في أفريقيا ؛ حيث أنه وعلى النقيض من الحروب السابقة في السودان ومعظم الصراعات

الأخرى في المنطقة ؛ فإن القتال الذي اندلع في أبريل ٢٠٢٣م كان يتوزع جغرافيًا إلى حد كبير في المراكز الحضرية وليس في الأطراف الريفية ، وتحملت مدن الخرطوم ونيالا وزالنجي والجنينة وطأة أعمال العنف ، وهي ذات المناطق التي كانت قبل الصراع تضم أكبر تجمعات للنازحين داخليًا واللاجئين (Bottomely .etal,2023,p.5) وإلى جانب ذلك فإن هذا الصراع تسبب في لجوء أعداد كبيرة من السودانيين إلى دول الجوار الجغرافي ، ويمكن تتبع ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (١٠) توزيع اللاجئين السودانيين على دول الجوار

الدولة	العدد	%
مصر	٥٠٠,٠٠٠	٢٤,٣
ليبيا	٩٥,٥٠٣	٤,٦
تشاد	٦١٢,٢٨٦	٢٩,٧
أفريقيا الوسطى	٣٢,٠٧٠	١,٦
جنوب السودان	٧٢٢,٣١٣	٣٥,١
أوغندا	٣٩,٦٧٩	٢
إثيوبيا	٥٦,٤٨٦	٢,٧
المجموع	**٢,٠٥٨,٣٣٧**	**١٠٠٪**

المصدر : الجدول من عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات مفوضية شئون اللاجئين **(UNHCR)** ، يوليو ٢٠٢٤م.

وتعتبر مصر ثالث دول الجوار للسودان من حيث عدد اللاجئين السودانيين بها ، والذي شكل نسبة ٢٤,٣٪ من جملة أعداد اللاجئين ، وذلك بعد جنوب السودان (استقبلت ٣٥٪ من اللاجئين السودانيين) و تشاد (استقبلت ٢٩,٧٪ من اللاجئين السودانيين) ، وبوجه عام فإن هذه الأعداد من اللاجئين تمثل ضغوطًا على الخدمات وأنظمة الصحة والتعليم المرهقة أساسًا في الدول الأفريقية ؛ فجميع الدول التي استقبلت اللاجئين من السودان لديها احتياجات إنسانية كبيرة خاصة بها ، ويمكن توضيحها وتتبعها من خلال جدول (١٥) الذي يعرض لمصادر القلق الأمني لدول الجوار الجغرافي للسودان.

و لقد اُضطرت مصر إلى مواجهة هذا التدفق المستمر للاجئين في وقت حرج تعاني فيه البلاد من صعوبة في إدارة الأزمة الاقتصادية الحادة المتزامنة مع تضخم مرتفع وديون خارجية تثقل كاهلها ، كما ترتفع تكلفة المساعدات الانسانية والتعليمية وغيرها من الخدمات الأخرى المقدمة للاجئين المسجلين لدى مفوضية شئون اللاجئين ، ولا تقتصر تداعيات تدفق اللاجئين السودانيين على الأعباء المالية ، ولكنه أيضًا تمثل هذه التدفقات من اللاجئين مزيدًا من الضغط على البنى التحتية ، وقد أصدرت مصر قرارًا بمعاملة السودانيين مثل المصريين فيما يتعلق برسوم العلاج ، كما يدفع الطلاب

السودانيون نسبة ١٠٪ فقط من الرسوم الدراسية في مصر، وهو ما يمثل مزيد من الضغط على الوضع الاقتصادي المتأزم (جابر ،٢٠٢٤، ص٣٠).

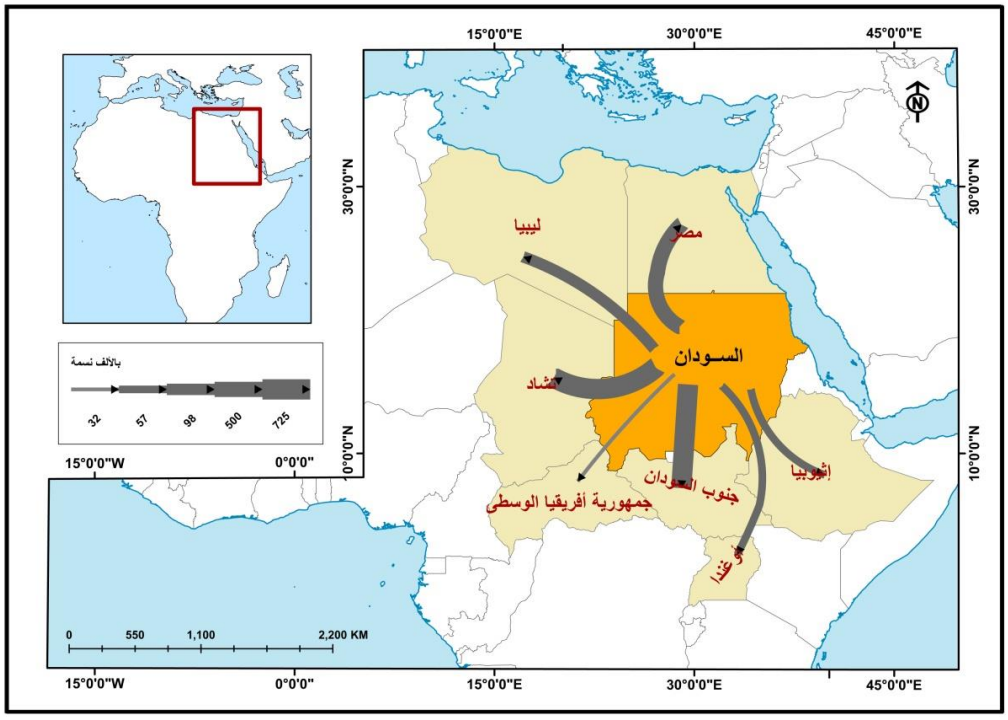

المصدر : الخريطة من عمل الباحثة اعتمادًا على جدول (١٠) .

خريطة (٧) التوزيع الجغرافي للاجئين السودانيين على دول الجوار في يوليو ٢٠٢٤

جدول (١١) أعداد اللاجئين في مصر بحسب دولة المصدر

المصدر	العدد	%
السودان	٣٦٧,١٤٧	٥٦,٨
سوريا	١٥٦,٣٧٨	٢٤,٢
جنوب السودان	٤٢,٦٢٦	٦,٦
اريتريا	٣٦,٤٧٠	٥,٦
إثيوبيا	١٨,٤٧٦	٢,٩
أخرى (تشمل ٥٧ دولة)	٢٥,١٩٤	٣,٩
الجملة	**٦٥٦,٢٩١**	**١٠٠**

المصدر : الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على تقرير مفوضية شئون اللاجئين **(UNHCR)**عن اللاجئين في مصر بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٢٤.

وبحسب مفوضية شئون اللاجئين فإن اللاجئين السودانيين قد شكلوا في ٣١مايو ٢٠٢٤ أكبر نسبة بين عدد اللاجئين الذين تستقبلهم مصر؛ حيث وصلت نسبتهم إلى ٥٦,٨ % من جملة أعداد اللاجئين في مصر، يليهم اللاجئين السوريين بنسبة ٢٤,٢٪ ، وتستقبل مصر كذلك أعداد من

اللاجئين من الدول الأفريقية مثل جنوب السودان ونسبتهم ٦,٦٪ من جملة أعداد اللاجئين في مصر، ومن إريتريا بنسبة ٥,٦٪ ، وإثيوبيا بنسبة ٢,٩٪ من اللاجئين في مصر .

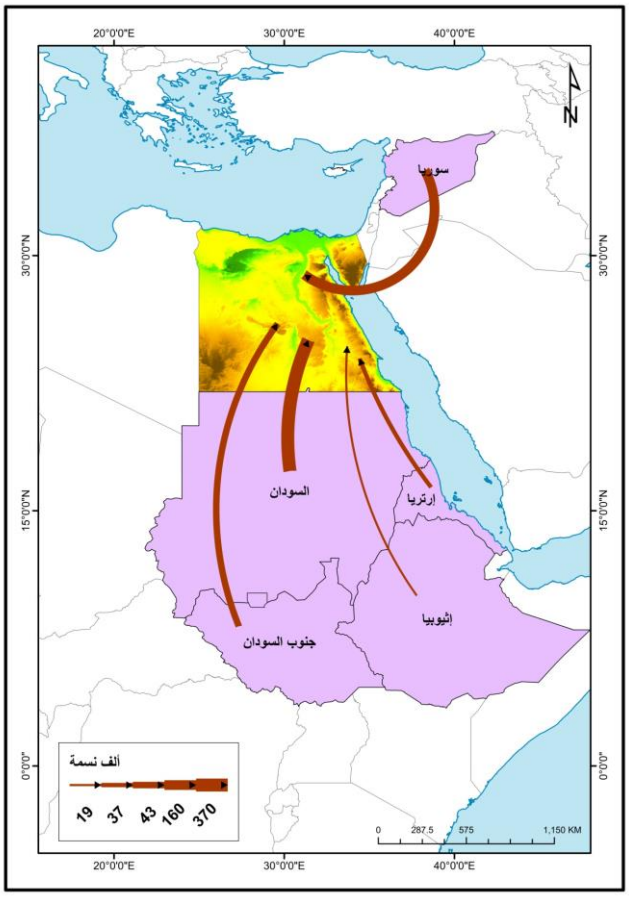

المصدر : الخريطة من عمل الباحثة اعتمادًا على جدول (١١).

خريطة (٨) توزيع اللاجئين الوافدين إلى مصر بحسب جنسياتهم

ويمكن تفسير العدد الكبير من اللاجئين السودانيين في مصر إلى أنه بجانب عامل القرب الجغرافي توجد اتفاقية عام ٢٠٠٤م بين مصر والسودان والمعروفة باسم "اتفاقية الحريات الأربعة" ومنها حرية التنقل والحركة بين الدولتين ؛ فإن الأشخاص المتنقلين بين مصر والسودان في الأوضاع العادية قبل بدء النزاع المسلح لديهم سهولة وامتياز في عملية الحركة والتنقل ، وعلى ذلك فإنه ومع بدء النزوح القسري في أبريل من عام ٢٠٢٣م فإنه توجه العديد من النازحين إلى مصر، حيث كان لدى العديد منهم علاقة مع مصر بصورة أو بأخرى سواء من خلال العائلة أو وجود عمل أو دراسة سابقين أو وجود أقارب مصريين أو سودانيين مقيمين في مصر بحكم تاريخ التواصل الاجتماعي والإنساني الطويل بين الدولتين (منصة اللاجئين في مصر RPE، ٢٠٢٤).

ويتم تقييم تدفق اللاجئين من المنظور الاقتصادي وفق عدة نقاط بعضها إيجابي والآخر سلبي؛ حيث يمكن توقع حدوث نمو في إجمالي الناتج المحلي وفي دخل الأسرة في البلد المضيف

بسبب تدفق اللاجئين ، فعلى المدي المتوسط من المتوقع أن يكون هناك نموًا في دخل الأسرة المحلية ؛ حيث أنه بناءً على زيادة عدد السكان وزيادة المعونات والانفاق الحكومي سيرتفع مستوى الاستهلاك المحلي مما سيؤدي إلى زيادة في الإنتاج بسوق العمل، وإلى خفض تكاليف العمالة بالنسبة لأصحاب العمل ، لاسيما إذا كان هؤلاء اللاجئون يعملون في الاقتصاد غير الرسمي، كما في حالة السودانيين في مصر، ونتيجة لذلك من المرجح أن يشهد ملاك العقارات المحليون ورواد الأعمال والمنتجون وموردو السلع والخدمات طفرة في الدخل ، مما قد يؤدي إلى توسيع دائرة أعمالهم ونموًا عامًا في الدخل أثر ذلك (قنديل ، ٢٠٢٤ ، ص٢٧٣) في المقابل هناك آثارًا سلبية لتواجد اللاجئين ترتبط في الأساس بطبيعة توزيعهم الجغرافي على المحافظات المصرية .

فبالرجوع لتقرير مفوضية شئون اللاجئين عن اللاجئين السودانيين في مصر، يتضح أنه يعيش معظم اللاجئون السودانيون في مصر في بيئة حضرية ؛ حيث يتركزون إلى حد كبير في القاهرة والجيزة والإسكندرية ، فكما يلاحظ من خلال جدول (١٢) أن نسبة ٩٣٪ من اللاجئين السودانيين تتركز في الثلاث محافظات المذكورة ، وقد يرجع ذلك بشكل أساسي إلى ما يتوفر بالمحافظات الحضرية من إمكانيات ومقومات حياتية وخدمية ، تشمل توفر فرص أفضل للعمل ، وإمكانية الحصول على الاحتياجات الأساسية المتعلقة بالدعم الطبي والنفسي والاجتماعي .

وقد تشهد المناطق التي تركز فيها اللاجئون السودانيون على المدى القصير ضغوطًا على مواردها وتدهورًا في بيئتها مما يترتب عليه تعثر وتراجع التنمية المحلية بهذه المناطق ، إلى جانب أن استمرار قدوم اللاجئين إلى نفس المناطق وتركزهم فيها يؤدي إلى نقص في إمدادات المياه والكهرباء والغاز ، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليفهم على اللاجئين السودانيين وعلى الشعب المصري أيضًا ، فضلًا عن زيادة حركة المرور والتلوث والتنافس على الوظائف والمساكن ، ويمكن أن تؤدي هذه العوامل إلى ارتفاع معدلات التضخم وزيادة التباينات الاجتماعية والاقتصادية ، وبمرور الوقت ستصبح الآثار السلبية لطبيعة التوزيع الجغرافي للاجئين السودانيين على المحافظات أكثر وضوحًا ؛ حيث أنه بالرغم من أن بعض المواطنين المصريين قد يحقق مكاسب اقتصادية فإن البعض الآخر قد يتعرض للتشرد أو فقدان الوظائف بسبب المنافسة الشديدة مع اللاجئين السودانيين ، ومن المرجح أن تؤثر هذه الآثار السلبية على فئات المجتمع الأكثر احتياجًا مثل النساء والشباب والعمالة غير الرسمية ذات المهارة المحدودة ومن يعيشون في المناطق التي تعاني من التدهور والتهميش (قنديل ، ٢٠٢٤ ، ص٢٧٣) الأمر الذي قد يترتب عليه مع طول مدة اللجوء تقويض الاستقرار نتيجة حدوث اضطرابات ومناوشات بين السكان المحليين واللاجئين، وبالتالي فإن استمرار الحرب في السودان يعنى باختصار استمرار اللجوء ، لأنه حتى وأن تراجعت وتيرة الحرب في وقت من الأوقات وعاد بعض اللاجئين إلى وطنهم

فهذا لا يعنى بالضرورة انتهاء المشكلة لأن فكرة استمرار الحرب في السودان في حد ذاتها دون نهاية ترجح العودة للمربع الأول .

جدول (١٢) توزيع اللاجئين السودانيين على المحافظات المصرية في نهاية مايو ٢٠٢٤م

المحافظة	العدد
الإسكندرية	٣١٠٧١
مطروح	٨٥
البحيرة	٤٢٤
كفر الشيخ	١٠٥
الدقهلية	٣٤٠
المنوفية	٦٥٢
الشرقية	٤٦١٤
الغربية	٢٨٣
القليوبية	٢٣٠٩
القاهرة	٩٦٧٧٨
الجيزة	٢٢١٣٢٢
السويس	٢٢٨١
الإسماعيلية	١٤٥
بورسعيد	١٠
دمياط	٣٩٥
شمال سيناء	٢٢
جنوب سيناء	٣٧
البحر الأحمر	٦١
الفيوم	٣٥
بني سويف	٦٦
المنيا	٤٢
أسيوط	٧٣
الوادي الجديد	٩
سوهاج	٧٨
قنا	٤١
الأقصر	٢٨٦
أسوان	٥٥٨٣
المجموع	٣٦٧١٤٧

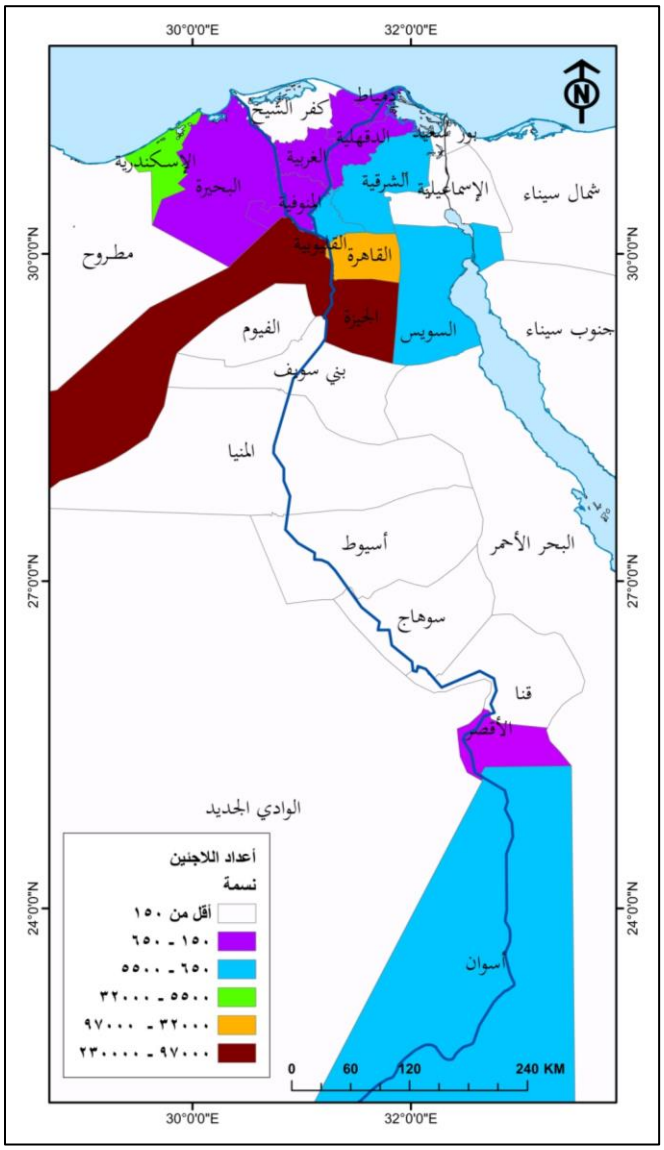

المصدر : الخريطة من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (١٢).

خريطة (٩) التوزيع الجغرافي للاجئين السودانيين على المحافظات المصرية

المصدر : الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير مفوضية شئون اللاجئين**(UNHCR)** في نهاية مايو ٢٠٢٤م .

٤- التداعيات الأمنية واحتمالية تمدد الصراع خارج السودان

تكتسب الحرب في السودان أهمية كبيرة بالنسبة للسلم والأمن في منطقة القرن الأفريقي وما وراء الصحراء الكبرى والشرق الأوسط ؛ حيث يتصف السودان بالجوار الجغرافي الكبير والمتعدد، فالسودان يشارك حدوده مع ٧ دول أفريقية هي (مصر – ليبيا – جنوب السودان – إريتريا – إثيوبيا – أفريقيا الوسطى – تشاد) إلى جانب أنه يحده جهة الشرق البحر الأحمر ، وعلى ذلك فإن الحرب في السودان تهدد بتداعيات عابرة للحدود على مساحة جغرافية كبيرة من العالم .

جدول (١٣) طول حدود السودان مع دول الجوار

دول الجوار	الطول (كم)	(%)
جنوب السودان	٢١٥٨	٣١,٦
تشاد	١٤٠٣	٢٠,٦
مصر	١٢٨٠	١٨,٨
إثيوبيا	٧٤٤	١٠,٩
إريتريا	٦٨٢	١٠
ليبيا	٣٨٣	٥,٦
أفريقيا الوسطى	١٧٤	٢,٥
المجموع	**٦٨٢٤**	**١٠٠**

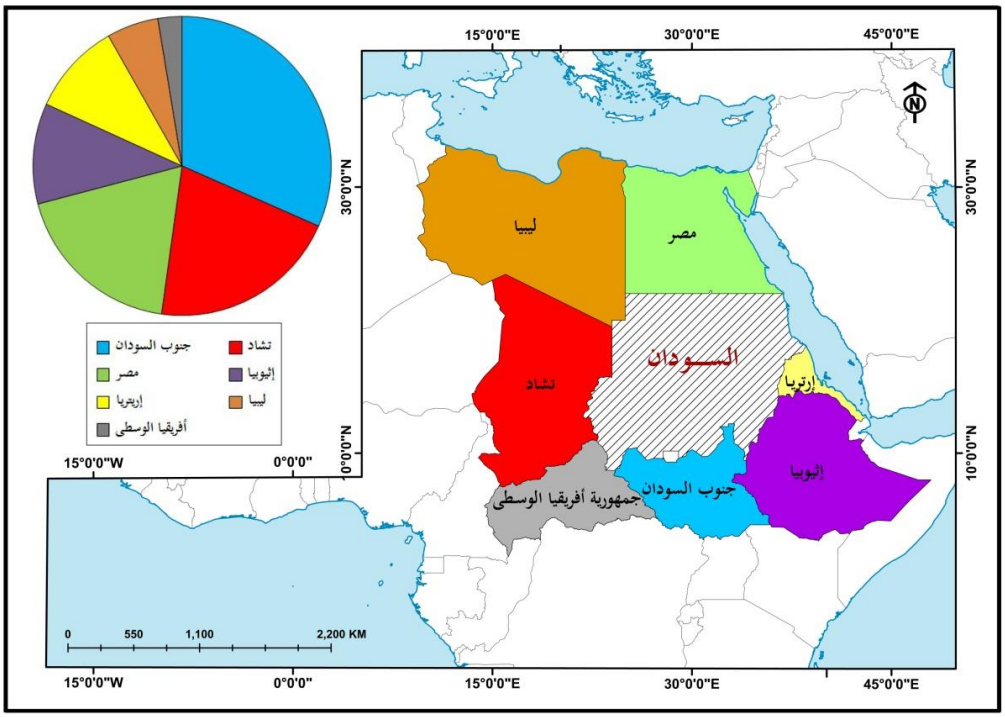

المصدر: تم حساب أطوال الحدود باستخدام برنامج Arc gis 10.3

خريطة (١٠) دول جوار السودان ونسبة أطوال الحدود المشتركة من جملة الحدود السودانية

وتتعلق تأثيرات الحرب في السودان على دول الجوار بالعديد من القضايا والموضوعات ذات الاهتمام الإقليمي والدولي ، والتي يمكن توضيحها من خلال جدولي (١٤) و(١٥).

جدول (١٤) أهم محاور الاهتمام الإقليمي والدولي بالسودان

المحور	الاهتمام الإقليمي / الدولي
اللاجئون	عدد كبير من الأشخاص سيعبرون الحدود بحثًا عن الحماية، وهو ما يشكل ضغطًا هائلًا على الدول المضيفة في مجال تقديم الحماية والمساعدات الإنسانية الحيوية ، خاصة وأن هذه الدول تستضيف بالفعل أعداد كبيرة من اللاجئين قبل بدء الحرب في السودان .
امتداد الصراع	وفقا لتقييم التهديدات الذي يجريه سنويًا مجتمع الاستخبارات الأمريكية (٢٠٢٤) فإنه كلما بقي النزاع في السودان متواصلًا كلما زادت مخاطر امتداده إلى ما وراء حدود السودان، مما سيترتب عليه زعزعة الاستقرار الإقليمي، خاصة إذا اقترن ذلك بالوضع في الجارة الشرقية للسودان "إثيوبيا" التي تشهد نزاعات داخلية متعددة ومتزامنة .
السياسة المائية لنهر النيل	عدم الاستقرار في السودان يمثل عقبة رئيسية أمام إيجاد حل سلمي للجهود الدبلوماسية الحالية بين مصر والسودان وإثيوبيا بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير، وما سيترتب عليه من تداعيات طويلة الأمد على السلام والأمن الإقليميين .
أمن البحر الأحمر	يقع السودان على البحر الأحمر أحد أهم طرق التجارة البحرية العالمية ، وقد تعرقل الحرب في السودان حركة التجارة عبره، خاصة التجارة البحرية للنفط، مما يعرض أمن الطاقة العالمي للخطر.
صادرات النفط	استمرار الحرب في السودان تعني أن صادرات النفط الخام من جنوب السودان، والتي تنقل عبر خط أنابيب نفط النيل العظيم، والذي يمر عبر السودان باتجاه ميناء بورتسودان ستتعطل أو ستظل غير مؤكدة، مما ستكون له آثار اقتصادية على دولة جنوب السودان.
أمن الحدود	عدم استقرار السودان يجعله أرضًا خصبة للمجموعات المسلحة الخارجة عن القانون، والتي قد تتخذ منه قاعدة لتنفيذ عملياتها ، كما أن زيادة الحركة عبر الحدود تضعف السيطرة عليها وتهيئ الظروف لانتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بما في ذلك تهريب الأسلحة والمخدرات والاتجار في البشر .
الأمن الغذائي	يمتلك السودان موارد زراعية كبيرة ؛ حيث أن أكثر من ٣٩٪ من مساحته هي أراضي صالحة للزراعة ، ولذلك تستثمر العديد من الدول في المشاريع الزراعية بالسودان بهدف تحقيق المزيد من الاستقرار في أمنها الغذائي على المدى المتوسط والبعيد .

المصدر : الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على الآتي : (كيروس، ٢٠٢٤، ص٩) – (IFPRI, 2023) .

جدول (١٥) مصادر القلق الأمني لدول الجوار الجغرافي للسودان

الحالة العامة للاحتياجات الإنسانية	مصدر القلق الأمني
مصر	
◄ خدمات مرهقة بالفعل. ◄ ضغوط على أنظمة الصحة والتعليم. ◄ وجود لاجئين أخرين (سوريا – جنوب السودان– .....).	◄◄الأمن القومي المتعلق بنهر النيل . ◄◄علاقات السودان الإقليمية خاصة بإثيوبيا . ◄◄المصالح الاقتصادية المتعلقة باستيراد المنتجات الزراعية واللحوم .
تشاد	
◄ تحتل المرتبة الأخيرة في معظم مؤشرات التنمية البشرية ◄ تعاني أعلى مستويات الجوع في العالم ◄ يعيش ٤٢٪ من السكان تحت خط الفقر ◄ يوجد ٣٠٠ألف نازح داخليًا ◄ يزيد عدد حالات اللاجئين الموجودة مسبقًا (قبل حرب السودان) عن ٤٠٠ألف لاجئ.	◄◄منع امتداد الصراع إلى أراضيها. ◄◄وجود تطلعات وطموحات سياسية خاصة لقوات الدعم السريع في تشاد.
جنوب السودان	
◄ شهدت عقود من الصراع الداخلي . ◄ ثلاثة أرباع السكان في حاجة إلى الدعم الإنساني . ◄ عدد النازحين داخليًا من السكان ٢,٣ مليون نسمة.	◄◄تصدير النفط عبر السودان . ◄◄تدهور خط أنابيب النفط لنقص الصيانة بسبب القتال . ◄◄تراجع عائدات النفط يهدد بالانهيار الاقتصادي .
إثيوبيا	
◄ العديد من الصراعات الداخلية . ◄ نزوح داخلي . ◄ احتياجات انسانية على نطاق واسع .	◄◄موقف السودان من سد النهضة . ◄◄دعم الجماعات المعارضة والمسلحة على جانبي الحدود. ◄◄مناطق حدودية متنازع عليها .
أفريقيا الوسطى	
◄ استمرار انعدام الأمن . ◄ تراجع الخدمات . ◄ تراجع التعليم (٤٤٪ من الاطفال خارج المدارس).	◄◄الشراكة الأمنية مع أطراف خارجيه منها قوات الدعم السريع في التصدي للمجموعات المتمردة .
ليبيا	
◄ استمرار هشاشة الدولة . ◄ سهولة اختراق الحدود. ◄ وجود مجموعات مسلحة .	◄◄التدخل في الصراع بتوفير الأسلحة والوقود والمعلومات الاستخباراتية عبر الحدود لقوات الدعم السريع. ◄◄عمليات التهريب عبر الحدود. ◄◄عودة المجموعات المسلحة إلى السودان بعد توقيع اتفاقية وقف اطلاق النار الليبي ٢٠٢٠م .

المصدر : الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع الآتية :

(international crisis group, 2024) – (Rift valley institute ,2023) – (Bottomley.etal,2023) .

وتعد مصر الأكثر قربًا للسودان بحكم التاريخ والجغرافيا، وتجمعهما حدود مشتركة يبلغ طولها حوالي ١٢٨٠كم مما يجعل التعاون الأمني المشترك ضروريًا لمنع الإرهاب العابر للحدود وتهريب الأسلحة والأنشطة الإجرامية ، وعلى المستوى الجيوسياسي تمتلك السودان امتدادًا بحريًا على شاطئ البحر الأحمر لنحو (٧٥٠) كم تقريبًا، مما يفاقم تأثير وتداعيات الصراع على البحر الأحمر الذي تكمن أهميته في كونه يمثل نظامًا فرعيًا من إقليم الشرق الأوسط ، والذي يقع في قوس عدم الاستقرار الذي يضم الشرق الأوسط – القرن الأفريقي – منطقة المحيط الهندي ، كما يقع ضمن الإطار الجيوسياسي لمنطقة الخليج الإستراتيجية ، والحرب في السودان تشكل تهديدًا لمصر والعالم، خاصة إذا اكتسبت الجماعات المتطرفة موطئ قدم في السودان مستغلة حالة التوتر والاضطراب في البلاد، فمن المحتمل أن تستخدمها كقاعدة عمليات تؤثر بها على أمن المنطقة وعلى مسار التجارة العالمية في البحر الأحمر (اندبندنت عربية، ٢٠٢٣، ص٤).

ويرى الناظر إلى خريطة الجوار الجغرافي للسودان بوضوح التحديات والمخاطر التي تواجهها دول الجوار بسبب استمرار الصراع ، والذي تتسع دائرته يومًا بعد آخر ومن غير المعروف متى سوف ينتهي ؛ فأعداد اللاجئين لا تتوقف عند حد معين فهي في زيادة مستمرة، والمخاطر المحدقة بدول الجوار للسودان لا تتعلق فقط بتزايد أعداد اللاجئين بما يفوق قدراتها الاستيعابية ونظمها الصحية والتعليمية ، إنما تتعلق هذه المخاطر باحتمالات امتداد الصراع إلى خارج أرض السودان، ويوضح جدول (١٥) مصادر القلق السياسي لكل دولة من دول جوار السودان ؛ فاستمرار الصراع في السودان يشير بشكل واضح إلى إمكانية أن يتمدد الصراع إلى دول الجوار الجغرافي خاصة في ظل تصاعد الصراع المسلح بشكل عنيف مع عدم وجود بوادر لحل الأزمة بين طرفي الصراع ، مما قد يؤدى إلى أوضاع أمنية معقدة قد تعصف بوحدة الدولة السودانية.

كما أنه هناك حربًا فكرية ودعاية مضادة يمارسها كلًا من طرفي النزاع ؛ حيث يرى أنصار القوات المسلحة السودانية أن ما يحدث هو غزو أجنبي بسبب وجود أعضاء في قوات الدعم السريع تم تجنيدهم من تشاد ومالي والنيجر ، بينما تدعي قوات الدعم السريع أنها تقاتل المتطرفين الإسلاميين الموالين للنظام السابق وأن هؤلاء المتطرفين لديهم صلات أجنبية ، لكن هذه الروايات في مجملها خطيرة في حد ذاتها لأنها تحرض المجتمعات ضد بعضها البعض وتهدد بجر دول الساحل إلى الحرب ؛ فمعظم المجموعات الموجودة في غرب السودان والتي تنتمي لها قوات الدعم السريع تعبر الحدود الوطنية ؛ حيث أنها موجودة أيضًا في أفريقيا الوسطى وتشاد ومالي والنيجر ؛ فعلى سبيل المثال المهرية موجودة في تشاد والسودان ، والتعايشة موجودة في السودان وأفريقيا الوسطى ، والسلامات تتواجد في السودان وتشاد ، وغيرها من المجموعات (Assal ,2023,p.26) الأمر الذي يعزز فكرة انتقال الصراع وتمدده إلى خارج السودان ، في حال تم توظيف التباينات العرقية والقبلية بشكل

أكثر وضوحًا في هذه الحرب ، خاصة في ظل تباين موقف دول الجوار من طرفي الصراع في السودان، كما أنه يلاحظ أن قوات الدعم السريع تعمل على تركيز نشاطها ونطاق سيطرتها في المناطق السودانية الحدودية، وذلك لتحقيق هدفين: أولهما الحفاظ على إمدادات السلاح القادمة من الخارج عبر الجوار ، وثانيهما أن المناطق السودانية على حدود تشاد وليبيا وأفريقيا الوسطى يوجد بها تناقضات عرقية مما يجعلها تستفيد من ذلك بتوفير دعم لها في بعض المناطق ، وهذا الأمر في غاية الخطورة لأنه يدفع نحو تقسيم السودان على غرار ما حدث في جنوب السودان ، كما أن وفرة السلاح في السودان في ظل حالة الفوضى يزيد من فرص ظهور مجموعات مسلحة ذات خلفيات عرقية وأيدلوجية تسعى لتحقيق مكاسب على الأرض، مما يعقد من حالة الصراع ويوسع رقعته ليمتد خارج السودان.

وقد تتعرض مصر بسبب هذه الأوضاع إلى خطر زيادة عمليات تسلل المجموعات المسلحة وتهريب الأسلحة والاتجار بالبشر عبر الحدود ، خاصة في حالة اضطر الجيش السوداني إلى تخفيف الإجراءات الأمنية أو إهمالها في الجانب السوداني من الحدود لتركيزه على حشد قواته من أجل هزيمة قوات الدعم السريع (جابر ،٢٠٢٤، ص٢٩) وفي حالة تمدد الصراع خارج أرض السودان ليشمل مناطق في إريتريا أو إثيوبيا أو تشاد أو أفريقيا الوسطي ، فإن ذلك يعني اضطرابًا كبيرًا في منطقة شرق ووسط أفريقيا ، وستتأثر مصر بالضرورة بذلك حيث زيادة المخاطر الأمنية في الحدود الجنوبية ، إلى جانب تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين هربًا من مناطق الصراع وطلبًا للحماية .

ولقد عقدت الآمال في المرحلة الأولى للحرب على محادثات جدة التي رعتها الولايات المتحدة والسعودية في ٧ مايو ٢٠٢٣م ، لكن هذه الآمال تلاشت بسبب التجاهل الواسع للهدنات الإنسانية المؤقتة والمتعاقبة ، وفي ٢١ يونيو أجلت الولايات المتحدة المحادثات بحجة أن الصيغة لم تكن ناجحة كما كانت تأمل، وجانب مهم في فشل المفاوضات هو أن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع تستغل الوقت ببساطة لأنهما مصممتان على تحقيق انتصار عسكري قبل الدخول في أي مفاوضات جدية ، وقد تكون العقبة الرئيسية أمام وقف القتال هو أن القوات المسلحة السودانية لا تريد التفاوض من موقع ضعف عسكري بل تريد التفاوض بشروطها(المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٢٤، ص٩) كما أن سيناريو الحل السياسي يضمن وجودًا سياسيًا وعسكريًا ما لقوات الدعم السريع إلى جانب الجيش أو كجزء منه ، ولكن تحقيق هذا السيناريو يواجه تحديات أهمها رفض عدد من قادة الجيش السوداني هذا الحل ، إلى جانب وجود تيار شعبي رافض لمكافأة قوات الدعم السريع بعد الجرائم التي قام بها أفرادها(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٣، ص٥).

ولا شك في أن استمرار حالة الصراع في السودان في ظل حالة توازن القوة بين الطرفين وعدم قدرة أي منهما على حسم الصراع ، ومع صعوبة التوصل لتسوية واتفاق بينهما ؛ يجعل المنطقة مهددة بمخاطر أمنية كبيرة تبدأ من تحول السودان إلى مسرح لصراع إقليمي ودولي ، وتنتهي بتعرض السودان لخطر التقسيم ؛ فاستمرار الصراع قد يقود تدريجيًا نحو التقاسم الجغرافي للسلطة مما يجعل هناك واقع جديد على الأرض، وهو الأمر الذي لن يتوقف مداه على السودان فحسب بل سيمتد ليشمل معظم الدول الأفريقية الهشة كجنوب السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى، التي ستكون معرضة لاحتمالات التقسيم إذا حدث وامتد إليها الصراع ، وهو الأمر الذي سيشكل تحديًا أمنيًا مضاعفًا بالنسبة لمصر ويضيف مزيدًا من التعقيد في ظل الاضطرابات الإقليمية والدولية الموجودة بالفعل.

خامسًا : النتائج والتوصيات

- **النتائج**

- توصف العلاقات بين مصر والسودان بأنها علاقات تاريخية قديمة حيث تعود إلى عصر الدولة الفرعونية ، وقد عاشت كلًا من مصر والسودان تاريخًا مشتركًا منذ أقدم الأزمنة وحتى الوقت الراهن.
- تمثل السودان عمقًا استراتيجيًا لمصر كما أنها تتصل بمصر عبر البر والبحر والنهر .
- أكدت البيئة الطبيعية الوحدة بين مصر والسودان ؛ حيث امتداد مظاهر السطح بينهما بنظام واحد وتدرج المناخ .
- توجد العديد من مقومات التكامل بين مصر والسودان والتي تتمثل في الحدود المشتركة واتصال الأرض ونهر النيل والعلاقات الاقتصادية والروابط البشرية العابرة للحدود .
- تعتبر السودان شريكًا تجاريًا مهمًا لمصر في أفريقيا ؛ حيث تبلغ نسبة صادرات مصر إلى السودان ٢٧,٥٪ من جملة صادرات مصر للكوميسا ، بينما تبلغ نسبة واردات مصر من السودان ٢٧,٣٪ من جملة واردات مصر من الكوميسا ، كما أن تجارة مصر مع السودان تمثل ١٣٪ من جملة تجارة مصر مع أفريقيا في عام ٢٠٢٢م .
- هناك تنوع كبير في طبيعة صادرات مصر والسودان الأمر الذي يدعم فكرة التكامل بينهما ؛ فالسودان تورد إلى مصر اللحوم الحمراء والحيوانات الحية والمنتجات الزراعية كالسمسم والفول السوداني ، بينما تورد مصر للسودان المنتجات المصنعة والمواد الغذائية والأثاث والكيماويات ومعدات النقل .
- توجد روابط بشرية قوية بين مصر والسودان تتمثل بشكل عام في روابط العروبة والإسلام وبشكل خاص من خلال المجموعات البشرية الممتدة بين كلا البلدين ، والتي تتمثل في قبائل العبابدة والنوبة والبجا .

- عاني السودان من الصراعات والحروب الأهلية على مدي عقود من الزمن ؛ فمنذ استقلال السودان في ١٩٥٦م وهو يعاني من الاضطرابات التي عطلت مسيرته ،وكانت سببًا في تخلفه على الرغم من إمكانياته الكبيرة .
- هناك العديد من الأسباب للصراع الحالي الدائر في السودان ، والتي يتمثل أهمها في : الصراع علي السلطة – فشل السودان في إدارة تنوعه العرقي والثقافي – المصالح الاقتصادية المتصادمة – التدخلات الخارجية .
- هناك العديد من التداعيات التي ترتبت على الصراع في السودان ، والتي تؤثر على مصر بشكل مباشر ، ومن أهم هذه التداعيات ما يتعلق منها بالأمن المائي وذلك نظرًا لأهمية موقع السودان في حوض النيل ، وإمكانية هذا الموقع أن يؤثر على حقوق مصر المائية في نهر النيل ؛ لذلك كانت مصر تاريخيًا مهتمة بعقد الاتفاقيات مع السودان وليس إثيوبيا بلد المنبع ، ولذلك فإن الاهتمام الرئيسي يتعلق بما قد ينتج عن هذا الصراع من تحول في العلاقات السودانية خاصة مع إثيوبيا ، والموقف من سد النهضة مما يؤثر على موقف مصر التفاوضي .
- هناك تداعيات اقتصادية للصراع تتعلق بصعوبة الوصول للسودان باعتبارها سوقًا للصادرات المصرية ، إلى جانب نقص إمدادات لحوم الأبقار الأمر الذي سيدفع الأسعار نحو الارتفاع ؛ حيث تعتبر مصر مستوردًا للحوم الحمراء والحيوانات الحية من السودان ، لذلك تبحث مصر عن موردين إضافيين .
- زادت تدفقات اللاجئين السودانيين مع توسع رقعة الصراع في المناطق ذات الكثافة العالية في المراكز الحضرية ، وليس الأطراف الريفية كما كان في الصراعات السابقة ، والمناطق الحضرية في السودان كانت تستقبل بالفعل أعداد كبيرة من اللاجئين من دول الجوار، ومن النازحين داخليًا الأمر الذي فاقم أزمة اللاجئين .
- استقبلت دول الجوار الجغرافي للسودان أعداد كبيرة من اللاجئين وتعتبر مصر ثالث أكبر دولة مستقبلة للاجئين السودانيين ؛حيث قدرت نسبة اللاجئين السودانيين بها بنحو ٢٤,٣ %من جملة اللاجئين السودانيين ، ويتركز أغلبهم في ثلاث محافظات حضرية هي الجيزة والقاهرة والإسكندرية .
- هناك تداعيات أمنية خطيرة تتعلق بطول أمد الصراع ؛ حيث قد ينتج عن استمرار حالة الصراع ضعف تأمين المناطق الحدودية من الجانب السوداني ، بما يعنيه ذلك من نشاط عمليات التهريب والاتجار بالبشر وتسلل المجموعات المسلحة عبر الحدود، وذلك إلى جانب المخاوف المتعلقة بأن يؤدي الصراع الحالي إلى تقسيم جديد بالسودان ، أو أن تتسع رقعته الجغرافية ليتمدد خارج حدود السودان إلى دول الجوار مثل تشاد وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان .

- **التوصيات**

في خاتمة البحث يمكن القول أن الحرب في السودان لديها تداعيات كبيرة على مصر وأن هذه التداعيات لا ترتبط فقط بحالة الصراع ، إنما ترتبط كذلك بالنتائج التي سوف تترتب على هذا الصراع مستقبلًا ، والتي في ضوئها يمكن أن تضاف مزيد من المخاطر والتحديات على الأمن القومي المصري ، وعلى ذلك فإن مصر معنية أكثر من غيرها بإنهاء حالة الصراع في السودان على نحو لا يترتب عليه نتائج غير مرغوبة أو غير مرحب بها على الصعيد الأمني المصري ، وفي هذا الإطار يمكن التوصية بما يأتي :

١- السعي نحو تنسيق الجهود الدولية والإقليمية لوقف الحرب من خلال وضع إستراتيجية واضحة للمفاوضات، كما أنه يجب أن لا يكون هناك تنافس بين مبادرات ومنصات الوساطة .

٢- تفعيل دور الاتحاد الأفريقي بأخذ زمام المبادرة وجمع الأطراف السودانية حول مسار سياسي واتفاق شامل.

٣- ممارسة ضغوط حقيقة على طرفي الصراع لأن كلا الطرفين لديه اعتقاد أنه قادر على الانتصار، ولكن إذا أدركا أنهما في مأزق إستراتيجي أصبحوا أكثر جدية و استعدادًا للتفاوض وإنهاء الحرب.

٤- أن تسعى مصر لتوظيف قوتها الإقليمية في دفع المنطقة العربية نحو تبني وجهة نظر موحدة بشأن الصراع في السودان، وذلك من خلال تقريب وجهات النظر، لأن هذا الأمر من شأنه أن يمثل ضغطًا على طرفي الصراع لإنهائه .

٥- تنسيق الجهود بين مصر وبقية دول الجوار الجغرافي للسودان لأنها المعنية بشكل مباشر بما يحدث، وذلك من أجل احتواء الصراع في السودان ومنع تمدده في المنطقة .

٦- وضع خطط مستقبلية يمكن تطبيقها عقب انتهاء الصراع مباشرة ، وتشمل برامج تعاون اقتصادي قوية بين مصر والسودان ، مع تشجيع الأبحاث والدراسات العلمية المتعلقة بإمكانيات التعاون الاقتصادي المصري السوداني.

٧- تقديم حوافز لتشجيع المستثمرين المصريين على توجيه استثماراتهم نحو مجال الزراعة وتربية الأبقار في السودان، لما لذلك من أهمية بالغة في إمكانية توفير احتياجات السوق المصرية من المنتجات الزراعية واللحوم.

٨- تعميق الوجود المصري في منطقة حوض النيل خاصة في جنوب السودان، ومحاولة المضي قدمًا في المشروعات المقترحة سابقًا للتعاون في إدارة المياه قبل انفصال جنوب السودان، وذلك من خلال الاستثمار وعقد اتفاقيات الشراكة الثنائية .

سادسًا : المصادر والمراجع

- **المصادر:**

١- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء CAPMAS** : النشرة السنوية "التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل عام ٢٠٢١، إصدار نوفمبر ٢٠٢٢م .

٢- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء CAPMAS** : النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية عام ٢٠٢١م ، إصدار أبريل ٢٠٢٣م .

٣- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء CAPMAS** : مصر في أرقام ٢٠٢٣م .

٤- **بنك السودان المركزي CBOS** : الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية ، يناير – ديسمبر ٢٠٢٠، المجلد ٥٧ ، العدد٣ .

٥- **Food And Agriculture Organization Of The United Nations (FAO):** Aqua State Reports – country Profile "Sudan" , Version 2015 .

٦- **Food And Agriculture Organization Of The United Nations (FAO):** Aqua State Reports – country Profile "Egypt" , Version 2016 .

٧- **The UN Refugee Agency (UNHCR):**UNHCR Egypt Monthly Statistical Report ,As Of 31 May 2024.

٨- **The UN Refugee Agency (UNHCR):**Sudan Situation Regional Displacement Update ,As Of 01July 2024.

٩- International Food Policy Research Institute (IFPRI),2024 المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، جامعة الدول العربية .

- **المراجع العربية:**

١- **البحيري، زكي (٢٠١٦)** : مصر ومشكلة مياه النيل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .

٢- **الجبالي، محمد جمال سيد (١٩٩٤)** : إمكانات التكامل في الحبوب الغذائية بين مصر والسودان دراسة تطبيقية في الجغرافيا الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية .

٣- **الجبالي، محمد جمال سيد (١٩٩٦)** : المقومات الجغرافية للتكامل بين مصر والسودان، مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد ٢٦ ، القاهرة .

٤- **الشامي، صلاح الدين علي (١٩٧٢)** : السودان دراسة جغرافية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .

٥- **الشيخ، رأفت غنيمي (١٩٧٧)** : مصر والسودان في العلاقات الدولية ، عالم الكتب ، القاهرة .

٦- **الصياد، محمد محمود ، وسعودي ، محمد عبدالغني (١٩٦٦)** : السودان دراسة في الوضع الطبيعي والكيان البشري والبناء الاقتصادي، دار الرائد للطباعة ، القاهرة .

٧- **الطويل، أماني (٢٠٢٢)** : آفاق المشهد السوداني في ٢٠٢٢م ، مجلة آفاق مستقبلية ، العدد ٢.

٨- **الطيب، محمد سليمان (٢٠٠١)** : موسوعة القبائل العربية بحوث ميدانية وتاريخية ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

٩- **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(٢٠٢٣)** : الأزمة السودانية الوضع الميداني العامل الخارجي ومستقبل الصراع ، وحدة الدراسات السياسية، أغسطس.

١٠- **المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات International IDEA (٢٠٢٤)** : إيجابيات وسلبيات المبادرات الإقليمية لوقف الحرب في السودان ، استكهولم .

١١- **النجار، أحمد السيد (٢٠١٠)** : مياه النيل القدر والبشر ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة.

١٢- **تورشين، محمد (٢٠٢٣)** : تداعيات الصراع بين الجيش والدعم السريع على الأمن والاستقرار في السودان، مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، يوليو.

١٣- **جابر، شيرين (٢٠٢٤)**: تأثير تطورات الأوضاع في السودان على الأمن القومي المصري ، الأكاديمية العسكرية للدراسات ، العدد الثالث .

١٤- **حسين، أحمد عبدالدايم محمد (٢٠٢٢)** : موقف مصر من مطالب استقلال السودان في الفترة ١٩٤٢-١٩٥٦م ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٥٦، القاهرة .

١٥- **حسين، عبدالله (٢٠١٣)** : السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعث المصرية ، ج٢٠، مؤسسة هنداوي .

١٦- **خلف، حسان ريكان (٢٠١٣)** : التنافس المصري البريطاني على السودان ١٩٣٦-١٩٥٢م ، مجلة مداد الآداب ، العدد ٥ ، كلية الآداب ، الجامعة العراقية .

١٧- **خلف، حسان ريكان (٢٠١٤)** : سياسة بريطانيا ومصر تجاه السودان ١٩٥٢-١٩٥٦م ، مجلة مداد الآداب ، العدد ٩ ، كلية الآداب ، الجامعة العراقية.

١٨- **خليل، صلاح (٢٠١٨)** : اتفاقية الحريات الأربع والعلاقات المصرية السودانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد٤٤، القاهرة.

١٩- **رزق ، محي الدين (١٩٣٤)** : أفريقيا وحوض النيل ، الطبعة الثانية ، مطبعة عطايات ، القاهرة.

٢٠- **ريسنيك ، دانييل ، وأخرون (٢٠٢٣)** : الدوافع السياسية والاقتصادية للصراع المسلح في السودان "الآثار المترتبة على نظام الزراعة والأغذية " ، برنامج السودان لدعم الاستراتيجية ، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية السودانية ، الخرطوم .

٢١- **زعبل، إسلام (٢٠١٩)** : التوزيع الديمغرافي للقبائل في مصر ، مجلة دراسات سياسية ، المعهد المصري للدراسات ، ١٦أبريل ، إسطنبول.

٢٢- **زيادة، عبدالغني عبدالعزيز (٢٠١٩)** : الطرق التجارية بين مصر وبلاد النوبة والسودان عبر الصحراء الغربية مع دراسة تطبيقية لدرب الأربعين دراسة في الجغرافيا التاريخية ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد ٧٣ ، القاهرة .

٢٣- **سليمان، يوسف (١٩٦٩)** : قبائل السودان الكبرى، مكتبة جامعة الخرطوم، الخرطوم.

٢٤- **شكري، محمد فؤاد (٢٠١١)** : مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة .

٢٥- **صلاط، أيمن (٢٠١٨)** : انفصال جنوب السودان الأسباب والتداعيات ، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد ٤٠، العدد ٤، اللاذقية .

٢٦- **علام، نجلاء (٢٠١٧)** : إنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والسودان ، مجلة أراء في قضايا التخطيط والتنمية ، معهد التخطيط القومي ، العدد٢٦ ، القاهرة .

٢٧- **عمار، عباس (١٩٤٧)** : وحدة وادي النيل أسسها الجغرافية ومظاهرها في التاريخ ، رئاسة مجلس الوزراء ، المطبعة الأميرية ، القاهرة .

٢٨- **قنديل، غدي حسن (٢٠٢٤)** : سيادة الدولة وسياسات اللجوء في الدول النامية : اللاجئين السودانيين في مصر نموذجًا ، مجلة قضايا سياسية ، العدد٧٨، سبتمبر.

٢٩- **كيروس، كيدان (٢٠٢٤)** : الحرب الدائرة في السودان وآثارها على الأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي وما ورائها، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، جامعة محمد السادس، الرباط.

٣٠- **محمد، محمد حجازي ، والباقر ، حمزة (١٩٩٨)** : الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي ، المجلد ٨(إقليم حوض النيل)، جامعة الإمام محمد بن سعود ،الرياض.

٣١- **محي الدين، شيماء (٢٠٢٤)** : الصراع في السودان الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية ، مجلة الدراسات الأفريقية ، المجلد ٤٦، العدد ١.

٣٢- **مصطفى، محمد مسعد سالم ، وأخرون (٢٠٢٢)** : مسار العلاقات المصرية السودانية وآثار التقسيم ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد ١٣، العدد ٤، الإسماعيلية.

٣٣- **منصور، عبدالفتاح عبدالصمد (١٩٩٣)** : العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي ١٨٩٩-١٩٢٤م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .

٣٤- **نور الدين، منى صبحي السيد (٢٠٢١)** : الموانئ البرية الحدودية بين مصر والسودان ودورها في النقل والتجارة مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، العدد ٤، جامعة قناة السويس.

- **المراجع غير العربية:**

1-**Assal , M (2023) :** War in Sudan 15 April 2023: Background , Analysis And Scenarios, International Institute For Democracy And Electoral Assistance (IDEA) , Stockholm.

2-**Abdin ,M , And Darwisheh ,H (2023) :** Reconceptualizing Hydro hegemony (The Dynamics Of Sudan – Egypt Relation Over The Nile Hydro Politics) , Institute Of Development Economics , IDE Discussion Paper No.878 .

3-**Abd Elmoniem , A.A (2009) :** Over view Of Water Resources and requirement In Egypt – The Factors Controlling It's management And Development , Journal Of Environmental Studies , Volume 2.

4-**Berry , L ,And Geistfeld , S(1983) :** Eastern Africa Country Profiles (Sudan) , International Development Program , Clark University , Massachusetts .

5-**Bhuiyan , Sh (2018) :**Egyptian – Ethiopian Water Relations (Cooperation Beyond The Nile , Department Of Public Policy And Administration , The American University In Cairo .

6- **Bottomley ,A (2023) :** Invisible The Regional Displacement crisis Triggered By The Sudan Conflict , Norwegian Refugee Council (NRC) .

7- **Gerberon , D (2024) :** The Impact Of Conflict On Modern Slavery And Human Trafficking In Sudan And The Region ,Global Partners Governance (GpG) Project.

8- **International Crisis Group (2024):** Sudan A year of war , Washington ,D.C.

9- **International Institute For Strategic Studies (2023) :** Sudan Conference 2023 Report .

10- **Kohnert, D (2023) :** On The Impact Of The 2023 Sudanese War On Africa And Beyond , SSOAR.Info , Hamburg.

11- **Mello ,E, And Omar , SH (2023) :** Sudan Crisis Provides Further Blow To Egyptian Food Prices , United States Department Of Agriculture Service (USDA) .

12- **Mohyeldin , SH(2020) :** The Egypt – Sudan Border A story Of Unfulfilled Carnegie Endowment For International Peace , Washington .

13- **Rift Valley Institute (2023) :** Sudan Conflict Assessing The Risk Of Regionalization , Sudan Rapid Response Briefing (2).

14- **Salama Hub (2023) :** Situation analysis on The Root Causes Of Current Internal Armed Conflict In The Sudan ,policy brief.

15- **Siddig , Kh , et al (2023) :** The Economy – Wide Impact Of Sudan 's Ongoing Conflict , Strategy Support Program , Work Paper (12) , IFPRI Sudan .

16- **Tadesse , D (2008) :** The Nile – Is It A curse Or Blessing ?, Institute For Security Studies Iss paper 174 , Pretoria , South Africa .

- **مواقع شبكة الانترنت:**

١- **بوابة معلومات مصر** eip.gov.eg : جغرافية مصر، الحدود الجغرافية.

٢- **جريدة الشرق الأوسط** https://aawsat.com : روسيا تجيز تدخل فاجنر في السودان، ٢٦أبريل ٢٠٢٣.

٣- **منصة مصر وأفريقيا** https://africa.sis.gov.eg : علاقات مصر والسودان.

٤- **منصة اندبندنت عربية** https://www.independentarabia.com : الجوار السوداني وتأثيرات الحرب "مصر"، مايو ٢٠٢٣.

٥- **منصة اندبندنت عربية** https://www.independentarabia.com : الصراع الإثني يحول مدينة الجنينة السودانية إلى رماد، يونيو ٢٠٢٣.

٦- **منصة اللاجئين في مصر** https://rpegy.org: قرارات مصيرية تسببت في حركة هجرة غير نظامية بمخاطر عالية، مارس ٢٠٢٤.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٤

The Repercussions Of The Conflict In Sudan On Egypt In Light Of Geographical And Historical Ties
"A Study In Political Geography"

Abstract

Both Egypt and Sudan are closely linked historically and geographically, The historical relations between them go back the era of the pharaonic state, and unity between them was achieved when Mohammed Ali annexed Sudan in 1823 AD , due to his awareness of the importance of Sudan to Egypt . Egypt had a major role in the development of Sudan and building it's renaissance , as the Egyptians contributed to spreading Islam and the Arab language. By sending missions , preachers , agricultural engineers and expert to spread agriculture awareness in addition to establishing rail way , road and water management projects . The study attempted to clarify the importance of relation between Egypt and Sudan in light of the elements of geographical integration between them . The geographical environment emphasized the unity between Egypt and Sudan through the extension of surface features and the gradation of climate , vegetation , and connections human and economics .

The study sought to clarify the repercussions of the conflict in Sudan , which began in April 2023 on Egypt, by linking the importance of Sudan to Egypt and the various effects of the conflict , the most importance of which is the impact on Egyptian water security related to the Nile river , which is the Egyptian lifeline . The security concern in that aspect is affecting the flow of water and a change in Sudan's regional relations , especially with Ethiopia , which means a change in Sudan's position on the Renaissance dam ,which will have repercussions on Egypt's negotiating position , and in addition to that come the repercussions of the conflict in Sudan on the Egyptian economy , which is linked to the difficulty of Egyptian products reaching Sudan , which represent an important market for receiving Egyptian goods .

There are also repercussions related to the flows of Sudanese refugees , as Egypt resigns in proportion it exceed 24% of the number of Sudanese refugees , and there is no doubt that these human flows represent more from the pressure on health and educational services and systems , there are also serious security implications related .

There is a possibility that this conflict will lead to the division of Sudan , or that will expand and extent outside Sudan , which means more refugee flows and a widening circle of chaos in the region with threatens the borders southing Egypt through smuggling activity , human trafficking , and infiltration by armed groups.

Key words : geographical integration – strategic depth – Nile river – water security – geographical neighborhood .